

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Syrian Virtual University
PMTM



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الافتراضية السورية
ماجستير إدارة التقنية

التحول الرقمي في نظام احتساب الضرائب للمنشآت التجارية في خطوة نحو التوجه إلى الحكومة الإلكترونية

Digital Transformation in Tax Calculation system for commercial
establishments, in a step to e-government

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة التقنية PMTM

إعداد الطالبة: إيمان عدنان مارديني

iman_122639

إشراف:

د. محمد سعيد دسوقي

2022

كلمة شكر

اللهم لك الحمد حتى يبلغ الحمد عنان السماء، اللهم إن شكرك نعمة تستحق الشكر وأحمدك
ربي لما أهتمته لي من صبر على المشاق والظروف التي واجهتني لإنجاز هذا العمل.

"من لا يشكر الناس.. لا يشكر الله"

يطيب لي عرفاناً بالجميل أن أشكر كل من وقف بجاني وقدم لي المساعدة لإنجاز هذا العمل
المتواضع وأخص بالشكر الدكتور المتميز محمد سعيد دسوقي الذي تفضل بقبول الإشراف على
هذا العمل، ومنحني من وقته الثمين ومن بحر معلوماته وخبراته الواسعة، ما شكّل إضافة مميزة لما
قدمه من نصائح وإرشادات وملاحظات وتوجيه حتى أبصر هذا العمل النور، وأتمنى له النجاح
في مسيرة حياته.

كما أتقدم بالشكر للجنة الحكم الموقرة: الدكتورة أنمار عرابي والدكتور أحمد طباع لتشريفهم لي
بمناقشتهم ولما أغنوا البحث بملاحظاتهم القيمة والبناءة، وأيضاً لجميع الأساتذة والدكاترة في
الجامعة الافتراضية الذين كان لهم الفضل في تحصيلي العلمي خلال السنوات الماضية، والذين
أغنوا مسيرتنا العلمية من خبراتهم ومعرفتهم، لنقف اليوم في هذا المكان متسلحين بالعلم والمعرفة
وطامحين في بناء مستقبل أفضل لبلدنا الحبيب سوريا.

والله ولي التوفيق

الباحثة إيمان عدنان مارديني

الإهداء

إلى الرجل الصالح من علمني أن النجاح لا يكون إلا بتقوى الله ومخافته وبالصبر والعزيمة والإصرار..

إلى من حمل نبراس العلم مضيئاً به الطريق لي ولأخوتي.. والدي أطل الله عمره

إلى نقاء القلب والروح وجمال الدنيا.. إلى من علمتني الحب وأعطتني الحنان.. إلى كاملة الأوصاف ...

أبي الغالية أدامها الله

إلى رفيق درب والظروف الصعبة الذي لم يبخل بوقت أو جهد لمساعدتي..... إلى الكتف الذي أستند

عليه عند تعبي... زوجي الغالي

إلى أجنحة مملكتي الصغيرة التي أحلق بها لأفق السعادة أطفالي الغاليين

إلى الشمعات المضيئة في حياتي.. اللواتي أستمد منهنّ عزيمتي وإصراري.. أخواتي الغاليات

إلى عائلتي الثانية التي احتضنتني بكل حب وحنان عائلة زوجي

إلى من ساندني ودعمني في ظروف الصعبة ومن كنّ نعم الإخوة والعائلة.... صديقات غربتي

إلى جميع عائلتي وجميع أصدقائي اللذين ساندوني، ومضوا معي على دروب العلم ورافقوني في مراحل حياتي..

إلى جميع الأساتذة والدكاترة وكافة زملائي في الجامعة الافتراضية وأخص بالذكر رفيقة العلم الغالية شذى

عيسى صوان.

أهدي هذا العمل المتواضع

ملخص الدراسة

تعتبر المشاكل الإقتصادية من أهم المشاكل التي تعصف ببلدنا في الوقت الراهن، والتي تؤثر على خزينة الدولة وبالتالي تؤثر بدورها على المواطن وتضر به. وأحد أبرز تلك التحديات التي تقف في وجه زيادة رواتب القطاع العام وتحسن الوضع المعيشي هو الإستنزاف الكبير الذي تتعرض له خزينة المال العام للدولة جراء العديد من الأسباب، أهمها مشكلة التهرب الضريبي والفساد المرافق لعملية تحصيل الضرائب.

في هذا البحث كان جل اهتمامنا بخرينة الدولة وحماية المواطن، فكانت فكرتنا في اقتراح نظام الكتروني قادر على حماية خزينة الدولة من أي عملية تهرب ضريبي قد يقوم بها هؤلاء الأشخاص، وتقليل الفساد الإداري الحاصل من قبل بعض ضعاف النفوس في الجهات الحكومية أثناء عملية جمع الضرائب، بالإضافة إلى حماية المواطن من التلاعب بالأسعار الذي يقوم به أصحاب الفعاليات الإقتصادية على اختلاف أنواعها.

تم في هذه الدراسة وضع مقترح شامل حول تطبيق نظام ضريبي إلكتروني بعيد عن تدخل العامل البشري، يحقق قدر الإمكان العدالة الضريبية بما يتوافق مع توجهات الحكومة السورية في سعيها نحو إصلاح النظام الضريبي السوري وتحسينه، وذلك من خلال الاستفادة من آليات التحول الرقمي في الإنتقال إلى نظام الفاتورة الإلكترونية والتحصيل الضريبي الإلكتروني والسيطرة على الأسواق السورية وضبط الأسعار.

حيث قمنا بدراسة مدى قابلية تطبيق هذا النظام في سوريا وفائدته مع تحديد نقاط الضعف والقوة للنظام المقترح، والمتطلبات البرمجية اللازمة مع وضع مخطط وسيناريو للعمل ضمن النظام، ودراسة العقبات التي من الممكن أن تحدث أثناء تطبيق المشروع من كافة الجوانب.

وقد سلطت الدراسة الضوء على المتطلبات اللازمة لتطبيق النظام المقترح من الناحية التقنية والاجتماعية والقانونية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعتبر خطوة أساسية نحو التوجه إلى أتمتة العمل في باقي وزارات الدولة، وربطها ببعضها البعض وفق نظام موحد كامل ومتناغم لتحقيق رؤية الحكومة الإلكترونية مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: الضريبة، النظام الضريبي، احتساب الضريبة، الضرائب الإلكترونية ، جمع الضرائب، نظام المراقبة الضريبية ودفع الضرائب، الدخل القومي.

Abstract

Economic problems are among the most important problems plaguing our country at the present time, which affect the state treasury and thus in turn affect and harm the citizen. One of the most prominent challenges that stand in the way of increasing public sector salaries and improving the living situation is the huge drain on the state's public treasury due to many reasons, the most important of which is the problem of tax evasion and corruption accompanying the tax collection process.

In this research, most of our interest was in the state treasury and the protection of the citizen, so our idea was to propose an electronic system that is able to protect the state treasury from any tax evasion process that may be carried out by these people, and reduce corruption administrative damages committed by some weak-minded people in government agencies during the tax collection process, also protect the citizen from price manipulation carried out by the owners of economic activities of all kinds.

In this study, a comprehensive proposal was developed on the application of an electronic tax system, far from the intervention of the human factor, that achieves as much as possible tax justice in line with the Syrian government's directions in its endeavor to reform and improve the Syrian tax system, by taking advantage of the mechanisms of digital transformation in the transition to a tax system. Electronic invoice, electronic tax collection, control of the Syrian market, and price control.

We have studied the applicability and usefulness of this system in Syria, identifying the weaknesses and strengths of the proposed system, the necessary software requirements, developing a plan and scenario for

working within the system, and studying the obstacles that may occur during the implementation of the project from all aspects.

The study highlighted the requirements for implementing the proposed system from the technical, social and legal points of view.

The importance of this study stems from the fact that it is considered an essential step towards automating work in the remaining ministries of the country, and linking them to each other according to a unified, complete and harmonious system to achieve the vision of e-government in the future.

Keywords: tax, tax system, tax calculation, electronic tax, tax collection, tax control system and tax payment, national income.

جدول المحتويات

11	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	
11	1-1- مقدمة	
12	2-1- المصطلحات والتعاريف	
13	3-1- مشكلة البحث	
13	4-1- هدف البحث	
13	5-1- أهمية البحث	
14	6-1- فرضيات البحث	
14	7-1- متغيرات البحث	
14	8-1- منهجية البحث	
14	9-1- حدود البحث	
15	10-1- خطة البحث	
16	11-1- الدراسات السابقة	
16	1-11-1 الدراسات العربية	
19	1-11-2 الدراسات الأجنبية	
21	الفصل الثاني: الإطار النظري	
21	1-2- تعريف النظام الضريبي	
22	2-2- أهمية النظام الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية	
23	3-2- النظام الضريبي في سوريا	
24	4-2- التهرب الضريبي	
25	5-2- الحاجة إلى تطوير النظام الضريبي	
25	6-2- تعريف النظام الضريبي الإلكتروني	
26	7-2- خصائص النظام الضريبي الإلكتروني	

26.....	مزايا النظام الضريبي الإلكتروني	8-2
27.....	مساوئ النظام الضريبي الإلكتروني	9-2
27.....	فوائد النظام الضريبي الإلكتروني للمواطن	10-2
27.....	فوائد النظام الضريبي الإلكتروني للفعاليات الإقتصادية	11-2
28.....	فوائد النظام الضريبي الإلكتروني في القطاع الحكومي	12-2
28.....	الدوافع لاستخدام نظام ضريبي إلكتروني	13-2
29.....	الحقوق والواجبات	14-2
30.....	الواقع التقني والإجتماعي ومتطلبات النظام	15-2
31.....	الفصل الثالث: دراسة النظام المقترح	
31.....	لمحة عن الجهات الداخلة في العمل	1-3
31.....	1-1-3- وزارة المالية:	
34.....	2-1-3- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك	
37.....	3-1-3- وزارة السياحة	
38.....	2-3- الأنظمة الضريبية	
39.....	3-3- احتساب الضريبة أو التسعيرة المعتمدة في كل جهة معنية	
39.....	1-3-3- وزارة المالية	
39.....	1-1-3-3- ضريبة الدخل	
40.....	2-1-3-3- أنواع المكلفين بضريبة الدخل:	
41.....	3-1-3-3- أسس التكاليف الضريبي	
42.....	4-1-3-3- معدلات الضريبة وتحقيقها واستحقاقها	
42.....	2-3-3- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك	
43.....	3-3-3- وزارة السياحة	
44.....	4-3- خطوات عمل الوزارات المعنية لجمع الضريبة	
45.....	5-3- صلاحيات القسم الضريبي في النظام الحالي والمقترح	
45.....	1-5-3- صلاحيات القسم الضريبي في النظام الحالي	
46.....	2-5-3- صلاحيات القسم الضريبي في النظام المقترح	
47.....	6-3- خطوات التحول إلى النظام الضريبي الإلكتروني المقترح	

48	3-6-1-دراسة الوضع الحالي.....
50	3-6-2- ملخص الاجتماعات مع المعنيين في الإدارات المسؤولة عن تمرير العملية.....
51	3-6-3- تحليل SWOT لبنية النظام الضريبي في سوريا
56	الفصل الرابع: تحليل النظام المقترح.....
56	4-1- السيناريو المتوقع للنظام المقترح.....
59	4-2- آلية عمل النظام المقترح.....
63	4-3- البنية التحتية للمنظومة الضريبية الإلكترونية
64	4-4- البنية الأساسية المثلى
65	4-5- التقنيات المستخدمة في النظام.....
68	4-6- النظام المقترح بين الواقع والرؤية
69	4-7- الفروقات الأساسية بين نظام الربط الإلكتروني الصادر عن هيئة الضرائب والرسوم وبين النظام المقترح
72	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.....
72	5-1- نتائج البحث
73	5-2- التوصيات.....
74	5-3- الآفاق المستقبلية لتطوير النظام المقترح
76	قائمة المراجع
79	ملحق رقم (1)

قائمة الأشكال

خطوات دراسة النظام المقترح	الشكل رقم (1)
المخطط التوضيحي لمراحل تحويل القسم الضريبي إلى نظام إلكتروني	الشكل رقم (2)
مجموعة الإجراءات: تقديم الإقرار الضريبي	الشكل رقم (3)
تحليل SWOT – نقاط الضعف	الشكل رقم (4)
الأنظمة الجزئية للنظام وارتباطها فيما بينها	الشكل رقم (5)
السيناريو المقترح لعمل النظام	الشكل رقم (6)
مخطط ال use case للنظام الضريبي الإلكتروني (تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً)	الشكل رقم (7)
مخطط ال use case للنظام الضريبي الإلكتروني (إضافة القيمة الضريبية إلى حساب المكلف)	الشكل رقم (8)
مخطط التدفق لعملية التسجيل في المنظومة الضريبية	الشكل رقم (9)
التقنيات المستخدمة في النظام	الشكل رقم (10)
آلية التخاطب بين الأنظمة ومركز البيانات	الشكل رقم (11)

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1- مقدمة

فرض الضرائب قديم قدم الحضارة نفسها وهو يتخطى عوامل الدين والعرق والحدود القارية، ويعد أحد أهم الطرق لدعم عجلة التنمية الحكومية من أجل إدارة الإقتصاد وتوفير الخدمات العامة. تستخدم الحكومات الضرائب لتمويل ودعم سياساتها التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المصلحة العامة، وللارتقاء بجودة الخدمات العمومية في مجالات التعليم والخدمات الصحية وغيرها، بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية كالطرق والمشاريع ذات النفع العام.

إلى جانب أن الضرائب تعد مصدراً هاماً للإيرادات، فهي أيضاً لها القدرة على أن تكون أداة فعالة لتحفيز التنمية في البلد، كذلك تقديم حجة لإصلاح الأنظمة الضريبية بما يحقق العدالة الضريبية والمساواة الاجتماعية.

تعتبر العدالة الضريبية أساس تقييم النظام الضريبي وهدفاً أساسياً يسعى لتحقيقه، فهي شرط ضروري لتحقيق التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلف باعتبارها ضماناً حقيقية لهم في تلافي إجحاف الأعباء الضريبية بهم. ويتفق جميع رجال الإقتصاد على أن العدالة الضريبية تخفف من حدة التفاوت بين الطبقات المختلفة في المجتمع وبالتالي تعمل على إعادة توزيع الدخل والثروات، وتقضي بدورها على التمييز بين فئات المجتمع.¹

ومن هنا تنبع أهمية وجود نظام ضريبي يحقق العدالة الضريبية قدر الإمكان، ويعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة، و الحد من التهرب والغش الضريبيين من جهة أخرى. إن مسألة التهرب الضريبي ممارسة يصعب كبحها حتى في الدول المتقدمة، وتواجه الهيئات الحكومية تحديات كبيرة تحتاج أن تتغلب عليها من أجل تشجيع الدفع السريع للضرائب وتقليل التهرب بشكل فعال.

¹ إبراهيم، محمد السيد خلف. العدالة الضريبية. كلية الحقوق، جامعة حلوان. مصر.

وعليه وجب على الدولة اعتماد سياسات إضافية تستخدم لتدعيم السياسة الضريبية وذلك لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية، ويكمن الحل في تطوير طرق دفع ملائمة وامتلاك أنظمة إلكترونية مناسبة لإدارة العملية الضريبية آلياً دون تدخل بشري .

يهدف هذا البحث إلى إيجاد آلية مناسبة لنظام تحصيل الضرائب وحفظ السجلات الضريبية بما يقلل من التهرب الضريبي والفساد الحاصل خلال عملية التحصيل الضريبي، مما ينعكس إيجاباً على الإيرادات العامة في خزينة الدولة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسن المستوى المعيشي للمواطن على المدى الطويل .

2-1- المصطلحات والتعاريف

- **الضريبة:** هي الرسوم المفروضة على شخص أو مؤسسة من قبل هيئة إدارية أو ما يعادلها بحيث يعاقب القانون على التخلف عن تاريخ السداد الأصلي لها.
- **نظام التحصيل الضريبي:**² هو النظام الذي يقوم باحتساب الضريبة بشكل الكتروني دون تدخل من العامل البشري ويقوم بربط الجهات المعنية ببعضها البعض من أجل الوصول إلى النتيجة المطلوبة.
- **الدخل القومي:** إجمالي الأرباح من الإنتاج الحالي للدولة بما في ذلك تعويضات الموظفين والفوائد ودخل الإيجار وأرباح الأعمال بعد الضرائب.
- **التهرب الضريبي:**³ هي مجموعة السلوكيات التي يقوم بها الأفراد أو المجموعات من أجل التهرب من دفع المستحقات المالية اتجاه جهة حكومية أو منظمة شبه حكومية ما.

² روبال، نور الدين. (2021). تأثير نظام المعلومات للتطبيقات والإنتاج في تحسين التحصيل الضريبي. رسالة ماجستير. جامعة أم البواقي. الجزائر.

³ Sandmo, Agnar. The Theory of Tax Evasion: A Retrospective View. National Tax Journal. Volume 58, number 4.

3-1- مشكلة البحث

يمكن توضيح مسببات مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- ماهي المشاكل التي تسبب عجز موازنة الدولة وكيفية حلها؟
- ماهي نسبة الهدر الناجمة عن التهرب الضريبي من أصل إجمالي الدخل القومي السوري؟
- ما هي الحلول المطروحة لحل مشكلة التهرب الضريبي؟
- ما هي متطلبات الانتقال إلى النظام الإلكتروني؟
- ماهي العقبات التي ستواجه وجود ناظم دفع الكتروني وتحصيل ضرائب الكتروني؟
- ما فوائد وجود هذا النظام مقابل المشاكل التي قد يسببها؟

4-1- هدف البحث

يهدف البحث إلى وضع مقترح لنظام تحصيل ضريبي إلكتروني يحقق العدالة الضريبية قدر الإمكان، بحيث يقلل من عملية التهرب الضريبي الحاصلة من قبل أصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية من جهة، والتلاعب بالأسعار الصادرة عن الوزارات المعنية والمسؤولة عن الفعاليات الاقتصادية من جهة أخرى، كما يقلل من الفساد الإداري الحاصل في عملية تحصيل الضرائب، من خلال التحول الرقمي في العملية الضريبية والتي ستم آلياً باستخدام نظام يقوم بتسهيل عملية الدفع بشكل إلكتروني واحتساب الضريبة بشكل تلقائي دون تدخل من العامل البشري.

5-1- أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من الأزمة التي يمر بها بلدنا الحبيب والحاجة إلى حماية الدخل القومي السوري وميزانية الدولة عن طريق حماية مصلحة الضرائب من الخداع أو من ضعف النفوس وحماية المواطن من التلاعب بالأسعار.

كما يعد النظام المقترح إحدى الخطوات الأساسية نحو التوجه إلى الحكومة الإلكترونية، ل يتم الربط لاحقاً مع جميع دوائر ومؤسسات الدولة ذات الصلة والتي تم أتمتها مسبقاً، ليصار العمل

فيما بعد على التخلي عن العمل الورقي والسيطرة على التلاعب من خلال الأنظمة المبرمجة مسبقاً والتي تسهم أيضاً في سرعة إنجاز العمل ووثوقيته.

تكتسب الدراسة أهميتها من أنها تقدم مقترح يدعم عملية التحول الرقمي في النظام الضريبي من خلال بناء قواعد بيانات متكاملة تسهم في رفع كفاءة النظام الضريبي، وتعمل على حل مشكلة موجودة في إحدى مؤسسات الدولة المهمة والتي لها تأثير مباشر على الإقتصاد الوطني، وقد تكون خطوة أولية نحو التوجه إلى العمل الرقمي لاحقاً في بقية مؤسسات الدولة ذات الطابع الحساس والمهم ليتم الوصول في النهاية إلى الربط والتوجه نحو الحكومة الإلكترونية.

6-1- فرضيات البحث

التهرب الضريبي عملية تجري في سورية بشكل كبير منذ زمن طويل، وهذا التهرب يسبب عجز في الميزانية الخاصة بالجمهورية العربية السورية.

7-1- متغيرات البحث

المتغيرات التابعة: هي مشمولة بالتحديات التي ستواجه نظام الدفع الضريبي.
المتغيرات المستقلة: مستوى الاستعداد لتطبيق النظام الدفع الضريبي كالاستعداد الحكومي والتجهيزات التقنية وتقبل الجهات الاقتصادية وطريقة تعاملها مع النظام المقترح.

8-1- منهجية البحث

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التجريبي الميداني حيث سيتم البحث في الميدان عن المحددات اللازمة لتنفيذ النظام لدى جميع الجهات الهامة المعنية بالموضوع ومن ثم مناقشة تفاصيل النظام المطلوبة وكيفية بنائه.

ويتألف مجتمع البحث في الدراسة من العاملين في الهيئة العامة للضرائب والرسوم في وزارة المالية.

9-1- حدود البحث

• الحدود الزمانية: بدأت الدراسة من شهر تشرين الأول حتى شهر كانون الأول في العام 2022م.

● تم تطبيق هذه الدراسة على وزارات الدولة المعنية وهي: وزارة المالية كونها الوزارة المسؤولة عن التحصيل الضريبي، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة السياحة في الجمهورية العربية السورية كعينات دراسة يتم ربطها مع النظام المقترح.

يمكن توسيع النظام المقترح لاحقاً ليشمل كافة الجهات الحكومية التي تندرج ضمن سلطتها التنفيذية فعاليات اقتصادية وتجارية يمكن تحصيل الضرائب منها.

10-1- خطة البحث

تعتمد الخطة على جمع البيانات المناسبة من أجل بناء النظام الضريبي الهدف، والبيانات التي سيتم جمعها هي من ثلاث مصادر رئيسية هي:

- وزارة المالية.
- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.
- وزارة السياحة.

وقد تم الاعتماد على أسلوب الدراسات الميدانية من خلال المقابلات مع مدراء الإدارات المعنية والموظفين المسؤولين عن تمرير العملية بالكامل للحصول على أفضل الإجابات عن التساؤلات المرتبطة بإشكالية البحث، حيث أن أسلوب المقابلات مع الموظفين والمدراء ذات العلاقة يضمن التالي:

- الحصول على إجابات دقيقة للغاية، وذلك من خلال شرح الغاية من السؤال، إضافة إلى التأكد من الإجابات وذلك بملاحظة ردود أفعال الموظفين وتعابيرهم.
 - ضمان الحصول على إجابات من جميع الأشخاص المعنيين والمسؤولين عن تمرير العملية.
- أثناء إجراء المقابلات الميدانية لا بد من التركيز على النقاط التالية:
- تقييم الوضع الحالي للعمل وتحديد مستلزمات عملية التطبيق الصحيح من حيث الكادر البشري، والموارد الإدارية والفنية.

- تحديد متطلبات تطبيق العمل الإلكتروني والتحول إلى العمل الرقمي في وزارة المالية- الهيئة العامة للضرائب والرسوم (مثل التكنولوجيا والتقنيات المطلوبة، مستوى التدريب اللازم للعاملين ومدى قدرتهم على التعامل مع النظام المقترح).

- تحديد مؤسسات الدولة التي سيتم ربط النظام معها للحصول على المعلومات اللازمة من أجل التحصيل الضريبي.

بعد جمع البيانات يتم اقتراح المراحل والخطوات الأساسية لتطبيق عملية التحول الرقمي، ودراسة طريقة الربط الإلكتروني مع المنشآت والمؤسسات التي سيتم تحصيل الضرائب منها والمتطلبات اللازمة لديها لتفعيل النظام الضريبي الإلكتروني.

11-1- الدراسات السابقة

1-11-1. الدراسات العربية

- عبدالله عصام الفليح، جامعة مدينة السادات، 2022.

"أثر التحول الرقمي على تطوير نظام الضريبة في ظل جائحة الكورونا"

ركز هذا البحث على أهمية وتعزيز النظام الضريبي وكيفية تحويله إلى نظام رقمي وماهي انعكاساته على تعزيز المردود الضريبي للدول، وقد ذكر الباحث التحديات التي تواجه التحول الرقمي للنظام الضريبي من خلال دراسة هذا النظام على مجموعة من الدول. وقد خلص البحث إلى أن أغلب المشاكل التي يعاني منها النظام الضريبي الرقمي هي ضعف القدرات المادية والبشرية لتلك الدول وضعف التنسيق بين المستويات الإدارية بسبب سيطرة البيروقراطية، أكد الباحث في نهاية عمله على أهمية التحول الرقمي للنظام الضريبي وضرورة تجاوز العقبات عن طريق تدريب العنصر البشري ورصد الأموال الكافية من أجل بناء النظام بالطريقة الصحيحة والشكل الصحيح.

- محمد موسى علي شحاته، المحاسبة , كلية التجارة - جامعة مدينة السادات 2020.

"دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030م " بين حتمية التغيير ... ونتائج التطبيق"

هدف البحث إلى دراسة الأثر الذي سيطبقه التحول الرقمي للنظام الضريبي على الشمول المالي، وبيان استراتيجيات تنفيذه ومؤشرات قياسه بالمؤسسات الحكومية. ودوره في تطوير المنظومة الضريبية بأركانها المختلفة (التشريع، الإدارة الضريبية، الممولين) وبيان انعكاساتها على الحد من ممارسات التهرب الضريبي، وقد خلص البحث إلى ضعف النظام الضريبي المصري لعدم كفاءة العنصر البشري الذي يتدخل في عملية التحصيل الضريبي و كشفت الدراسة التطبيقية عن وجود توافق بين القطاع العام والخاص بشأن استخدام مقومات تفعيل آليات التحول الرقمي.

● رمضان عبد الحميد الميهي الميهي، مروه أحمد عبد الرحمن البسطويسى، ايمان قطب رجب السوداني، جامعة مدينة السادات، 2022.

"أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي علي

تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر 2030م دراسة ميدانية"

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وتحليل أثر التحول الرقمي من خلال تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على تحسين المنظومة الضريبية، والمتمثل في زيادة الإيرادات الضريبية (الحصيلة الضريبية)، وزيادة الامتثال الضريبي من قبل الممولين، والحد من ممارسات التهرب الضريبي تحقيقاً لرؤية مصر 2030، ولقد توصلت الدراسة الي مجموعه من النتائج أهمها: حتمية إصلاح النظام الضريبي المصري، وتحسينه، وذلك من خلال الاستفادة من آليات التحول الرقمي من خلال الفحص الضريبي الإلكتروني، ومن أهم متطلبات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني: تبسيط إجراءات الدفع والتحصيل الإلكتروني، وحماية قواعد البيانات ، وتوافر تشريعات وقوانين تحث علي التحول الرقمي وتعاقب المقصرين والمتهربين، ووجود فاحصين أكفاء

قادرين علي التعامل مع برامج الفحص الإلكتروني بكفاءة، والتحديث المستمر لبرامج الفحص والتدقيق الإلكتروني لمواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات. كما تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية وعلاقة طردية قوية بين محددات تفعيل نظام الفحص الضريبي الإلكتروني وتحسين المنظومة الضريبية.

- سيليني جمال الدين، عنون فؤاد، جامعة البليدة 2021.

"توجه الجزائر نحو الحكومة الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية وتقليل تكلفة التحصيل"

الهدف من هذه الدراسة التركيز على الحكومة الإلكترونية في دولة الجزائر وكيفية عمل النظام الجبائي الالكتروني، ودراسة ما هو أثر هذا النظام الإلكتروني على المجتمع والدولة وخزينة الدولة، وأحد المشاكل التي واجهت هذه الدراسة هي وجود برامج مساعدة للعمل لدى مصلحة الضرائب ولكنها غير مستخدمة من قبل الموظفين، وعدم وجود تعاون إداري لبناء نظام جباية الكتروني وغياب الثقافة المعلوماتية لدى قسم كبير من موظفي مصلحة الضرائب في الجزائر.

- عدنان العرييد، حيان سلمان وأحمد خضور، جامعة تشرين 2019.

"متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات القطاع العام في سورية المصرف التجاري السوري نموذجاً".

ناقشت هذه الدراسة تطور أساليب الإدارة في القطاع العام وظهور مفهوم الإدارة الإلكترونية، حيث أدى تطبيقها على مؤسسات الدولة والقطاع العام قفزة نوعية في مجال العمل الحكومي وتقديم الخدمات العامة.

كما بينت هذه الدراسة أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في القطاع العام بهدف تحديث وتطوير هذا القطاع الذي أصبح بحاجة إلى رفع كفاءته وتخفيض تكاليفه، والتخلص من الكثير من أمراضه وأهمها الفساد الإداري والمالي.

وقد أكد هذا البحث أن الإدارة الإلكترونية تلعب دوراً إيجابياً بالنسبة للقطاع العام في

سورية من خلال علاقة المنظمات بعضها مع بعض من جهة، وعلاقة هذه المنظمات بالمواطنين طالبي الخدمة العامة من جهة أخرى، كما ألقى الضوء على فوائد الإدارة الإلكترونية ومكوناتها والعوامل المؤثرة في تطبيقها على مؤسسات القطاع العام في سورية، وتحديد ضوابط التعاملات الحكومية الإلكترونية .

1-11-2. الدراسات الأجنبية

• Juan Wang. 2020.

Application of Blockchain Technology in Tax Collection and Management.

Blockchain تعرف بأنها قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة كتلا Blocks. وتعد واحدة من أهم الابتكارات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي تغير طريقة استخدام البيانات الضخمة.

تدرس هذه المقالة بشكل أساسي تطبيق تقنية blockchain في تحصيل الضرائب وإدارتها. وتحلل هذه الدراسة القيود المحتملة لتطبيق تقنية blockchain في تحصيل الضرائب وإدارتها بناءً على الخصائص التقنية لـ blockchain والوضع الحالي للتطبيق وخصائصها الخاصة. كما أنها تقدم التوجيهات والطرق الممكنة لتعزيز تطبيق blockchain في تحصيل الضرائب وإدارتها في الصين. تعتبر نتائج البحث لهذه الدراسة ذات أهمية كبيرة لتطبيق تقنية blockchain في تحصيل الضرائب وإدارتها.

• Daniel Schallmo, Christopher A. Williams and Luke Boardman, 2019.

Digital Transformation of Business Models — Best Practice, Enablers, and Roadmap

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف التحول الرقمي وتقديم نهج منظم لهذا التحول في نماذج الأعمال. كما تبين المراحل والأنشطة والنتائج لتطبيق التحول الرقمي مع أمثلة على عوامل التطبيق العملي والتمكين في بعض الأنشطة.

- **Irina V. Goshen, Yuliya S. Zima & Armenak V. Davidyan, 2018**
“Ways and Methods of Simplification of the Taxation System with the Help of Informatization for Supporting Small and Medium Business”.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير المعلوماتية والتحول التكنولوجية والرقمية وتطبيقها في الاقتصاد الروسي على الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وتقديم طرق وأساليب جديدة ومنهجية واضحة لتبسيط نظام الضرائب الروسي بمساعدة التكنولوجيا لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على هذه الشركات.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية التحول الرقمي في النظام الضريبي والذي أصبح ضرورة حتمية. كما توصي الدراسة بتبسيط النظام الضريبي بمساعدة التكنولوجيا المعلوماتية لدعم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء الحكم المعياري والقانوني المقابل لهذه العملية وتطوير البرامج وتوزيعها.

- **Ali Uyar, Khalil Nimer, Cemil Kuzey, Muhammad Shahbaz, and Friedrich Schneiderian 2021.**

“Can e-government initiatives alleviate tax evasion? The moderation effect of ICT”

تختبر هذه الدراسة العلاقة بين رقمته الخدمات الحكومية والتهرب الضريبي من خلال التأثير الوسيط لتقنيات المعلومات والاتصالات (ICT). وتشير النتائج إلى أن رقمته الخدمات الحكومية لها تأثير أقوى على التخفيف من التهرب الضريبي في البلدان التي يكون فيها اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعلى.

الفصل الثاني: الإطار النظري

2-1- تعريف النظام الضريبي⁴

الضريبة هي فريضة مالية تستوفيها الدولة وفقاً لقواعد تشريعية مقررّة بصورة إلزامية ونهائية، وتفرض على المكلفين تبعاً لمقدراتهم على الدفع ولغاية توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة ولتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية. لتنفيذ أهداف الضريبة فقد وضع لها ومنذ أكثر من مائتي عام قواعد محددة يجب أن يأخذها المشرع الضريبي بعين الاعتبار حين وضعه للنظام الضريبي، حيث تشكل هذه القواعد الأساس التقليدي للضريبة، وقد وضع هذه القواعد الاقتصادي الإنكليزي آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" وجوهر هذه القواعد ما يلي:

- قاعدة العدالة أو المساواة في المقدرة: وتتطلب العدالة توزيع أعباء تمويل الإنفاق العام على المواطنين بحسب مقدراتهم التكاليفية على تحمل الأعباء.
- مبدأ الوضوح: بحيث تكون الأحكام القانونية المتعلقة بتحديد مطرَح (وعاء) أو مطارَح الضريبة واضحة لدى المكلفين لكي يسهل تعاملهم مع أحكام القانون وتنفيذه بطريقة سليمة.
- مبدأ الملاءمة: بحيث يتم مراعاة الظروف المادية والنفسية لدافعي الضرائب لكي لا تصبح الضريبة معوقاً للإنتاج ومحبطاً لنشاط الأشخاص.
- مبدأ الاقتصاد في النفقات: بحيث تكون نفقات الإدارة الضريبية في تحقق الضريبة وفرضها وجبايتها في حدود المعقول مقارنة بالمردود الضريبي.
- مبدأ المرونة: بحيث يتمكن النظام الضريبي من مراعاة التغير في الحصيلة الضريبية بما يتناسب والتغير في الدخل القومي وبنفس الاتجاه.

من البديهي أنه لا بد للنظام الضريبي في أي بلد من أن يتوافق مع العلاقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد، إلا أن تغير تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتغير الظروف

⁴ الجليلاتي، د. محمد. النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، بحث منشور في جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

الإقتصادية مع التغيرات في النظام الإقتصادي العالمي يتطلب إصلاحاً جذرياً للنظام الضريبي القائم بما يتناسب والتغيرات الداخلية والخارجية، بحيث تصبح الضريبة أداة هامة في معالجة العديد من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية كالتضخم والبطالة وسوء توزيع الدخل القومي، وكذلك تصبح عاملاً مساعداً على تنشيط الإستثمارات المحلية والخارجية بهدف زيادة معدل النمو في الدخل القومي، وتحقيق الاستقرار الإقتصادي.

2-2- أهمية النظام الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية⁵

يعتبر النظام الضريبي من أهم المصادر المالية الأساسية لتمويل خزينة الدولة، وذلك لما تتطلبه عملية التنمية الإقتصادية من أموال ضخمة، تستخدم لدفع عجلة التطور والتقدم نحو الأمام. حيث تشكل الضرائب نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة، وتستخدم لتمويل الأشغال والخدمات العامة وتطوير البنية التحتية، وتقديم الخدمات المختلفة للمواطنين مثل خدمات الرعاية الصحية وخدمات التعليم وغيرها.

ومن هنا برز دور الضرائب كأداة تدخلية لتوجيه الإقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية من جهة، ومعالجة الأزمات الإقتصادية من جهة ثانية. فقد تغير المفهوم التقليدي للضرائب والمتمثل في الدور المالي ليتحول إلى مفهوم أعمق وأشمل، حيث أصبح للضريبة أهداف إقتصادية وإجتماعية وسياسية بالإضافة إلى أهدافها المالية القديمة.

الأهداف المالية: وتعتبر من أهم الأهداف الرئيسية للضرائب وهي تأمين إيرادات مالية دائمة لخزينة الدولة.

الأهداف الاجتماعية: تعتبر الضريبة وسيلة هامة في تحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية عن طريق تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية، وأهمها منع تكتل الثروات لدى فئة قليلة من المجتمع بفرض ضرائب بمعدلات مرتفعة على الثروات، ومعالجة أزمة السكن بإعفاء رأس المال المستثمر في قطاع البناء من الضرائب لفترة زمنية محددة، ومعالجة بعض الظواهر الإجتماعية السيئة من

⁵ جمام، محمود. (2009-2010). النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة محمود منتوري، قسنطينة. الجزائر.

خلال فرض ضرائب بمعدلات مرتفعة على صنع وبيع بعض السلع المضرة بصحة كالسجائر والكحول.

الأهداف السياسية: للضريبة عدة أهداف سياسية تتمثل بحماية السلع المحلية من المنافسة الدولية من خلال فرض رسوم جمركية عالية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، كما تستعمل الضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين الدول المختلفة برفع معدل الضريبة على مداخلها.

2-3- النظام الضريبي في سوريا⁶

يعتمد النظام الضريبي السوري النافذ حالياً على نظام الضرائب النوعية وعلى المطارح المتعددة، وهو في هيكله العام وليد تشريعات عديدة وضعت موضع التنفيذ خلال ظروف مختلفة خلقت في بنيانه في كثير من الحالات، تبايناً واضحاً سواء من الوجهة الفقهية البحتة أو من جهة أساليب التطبيق في الطرح وإجراءاته وجباية الضريبة.

ويتكون النظام الضريبي الحالي من مجموعة من الضرائب النوعية (ضرائب ورسوم مباشرة وغير مباشرة) تتناول مطارح متعددة صدرت بصكوك تشريعية قديمة متلاحقة ومتعددة، ويعود بعضها إلى ما يزيد على 40 عاماً، ولم تواكب التطورات والتغيرات التي حدثت في بنية الاقتصاد السوري.

أنواع الضرائب في سورية

- الضرائب والرسوم المباشرة.
- الضرائب والرسوم غير المباشرة.
- ضريبة الدخل على الأرباح.
- ضريبة الرواتب والأجور.
- رسم الانتقال على التركات.

⁶ الهندي، د.فاطمة. (2021، 21 كانون الأول). دور الضرائب غير المباشرة في الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة (1990-2018). مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية. مجلد 1 عدد 3 (2021).

- بدلات الفروغ.
- رسم الطابع المالي.
- ضريبة ريع الآلات.
- فروقات الأسعار.
- الضرائب الجمركية.
- رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي.

2-4- التهرب الضريبي⁷

هو محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً متبعاً في ذلك طرقاً وأساليب مخالفة للقانون وتحمل في طياتها طابع الغش. هناك أسباب كثيرة وراء التهرب الضريبي منها ضعف الوعي الضريبي وعدم كفاءة الإدارة الضريبية، كما أن فقدان المرونة في تطبيق النظام الضريبي وفقدان الثقة بين الدوائر المالية والمكلف من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى التهرب الضريبي.

هناك العديد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع، من أهمها ما يلي:

- تخفيض حصيلة الموارد العامة وبالتالي اللجوء إلى اتباع سياسة مالية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة، مما يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة.
- تغطية العجز المالي لدى الدولة عن طريق الإصدارات النقدية أو الحصول على قروض داخلية أو خارجية.
- الإخلال بقاعدة العدالة الضريبية بحيث يتحمل عبء الضريبة المكلفون الذين لا يستطيعون التهرب منها وينجو منها آخرون حسب مراكز قواهم.
- الضرر الأخلاقي لانتشار الفساد وانعدام الأمانة.

⁷ Sandmo, Agnar. The Theory of Tax Evasion: A Retrospective View. National Tax Journal. Volume58, number 4.

2-5- الحاجة إلى تطوير النظام الضريبي⁸

نظرا للتقدم التكنولوجي والتقني الكبير في العديد من مجالات الحياة المختلفة وأثره الكبير في تسهيل وتيسير حصول الإنسان على احتياجاته المتعددة والمتنوعة، وذلك للاستفادة من هذا التطور والتقدم في مجال التكنولوجيا الذي بدأت بتطبيقه الدول المتقدمة فعاد عليها بنتائج واضحة في دقة البيانات والسرعة في حساب الموازنات بجانبها المصروفات والإيرادات، مما دفع دول العالم النامي إلى تطبيق ذلك لما وجدته من آثار إيجابية على الدول المستخدمة لتلك النظم. أصبحت حوسبة العمليات والإجراءات الحكومية من أهم أهداف حكومات الدول في الوقت الحاضر، وذلك لمواكبة الحداثة والتطور التكنولوجي في جميع جوانب وأوجه النشاط الإقتصادي خاصة في تحصيل الإيرادات العامة.

تساعد الإيرادات العامة الدولة في القيام بوظائفها المختلفة، وفي ظل النظم التقليدية لجمعها و تحصيلها تواجه الدولة العديد من المشاكل مثل بطء الإجراءات وصعوبة التعرف على أنواع الإيرادات المختلفة وتجنّبها وكذلك صعوبة الرقابة عليها وضبطها. تسعى هذه الدراسة للتعرف على أثر تطبيق نظام الحوسبة الإلكتروني على الإيرادات الضريبية للدولة. خاصة بعد أن أصبح استخدام التكنولوجيا من ضروريات الدول لما له من جوانب إيجابية في تسريع الإجراءات، فكلما زاد معدل استخدام وإدخال التكنولوجيا في الأنشطة تزداد كفاءة نظم الدولة وتقل التكاليف المتعلقة بتلك الأنشطة.

2-6- تعريف النظام الضريبي الإلكتروني⁹

هو نظام له القدرة على تحصيل الضريبة التي تم تعريفها وذكرها في الفقرة السابقة دون الحاجة إلى وجود أو تدخل للعامل البشري، حيث يتم احتساب قيمة الضريبة بشكل مباشر واقتطاعها أثناء تأدية عملية الدفع الإلكتروني أثناء دفع المبالغ المالية المستحقة سواء كان نوع التجارة هو مبيع بين الفعاليات الإقتصادية (مثل شراء مواد تنظيفات من معمل التنظيفات إلى تاجر الجملة، أو

⁸ Garg D, Tiwari R, Upadhyay S. (2018). Automated Toll Tax Collection System using Cloud Database. IEEE 3rd conference.

⁹ بن ثامر، سعاد. أثر الرقمنة على النظام الجبائي في الجزائر. مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر. 2018.

شراء كمية من الخضار من السوق المركزي إلى تاجر المفرق) أو عمليات بيع بين جهة اقتصادية ومواطن (مثل شراء المواطن لأغراضه).

2-7- خصائص النظام الضريبي الإلكتروني¹⁰

النظام الضريبي الإلكتروني يتمتع بخصائص تفصله عن النظام الضريبي التقليدي وهذه الخصائص هي:

- غياب أي شكل من أشكال وجود العامل البشري في أي مرحلة من مراحل النظام.
- السرعة في تحصيل الضرائب لا وجود لأي تأخير.
- الدقة في احتساب القيمة الضريبية.

2-8- مزايا النظام الضريبي الإلكتروني¹¹

- تقليل العبء على الممول من خلال تيسير عملية ملئ وتقديم الإقرار الضريبي حيث يتيح النظام القدرة على ملئ وتقديم الإقرار إلكترونياً عبر الويب.
- تقديم خدمة فعالة من خلال قدرة الممول على الدخول إلى نظامه/سجله الضريبي الإلكتروني من خلال أي حاسب خلال 24 ساعة/365 يوم دون الإحتياج إلى تنصيب أي أدوات أو برامج مساعدة.
- تخصيص مساحة تخزينية لكل ممول تتيح له القدرة على تخزين تعاملات الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة والدخول إليها في أي وقت ومن أي مكان (Cloud Storage)، كما يتم تخزين فواتير المشتريات والمبيعات لتطبيق القيمة المضافة.
- سهولة إدارة السجل الضريبي الإلكتروني عبر التطبيقات المتاحة على عدة أنظمة ومنها الهواتف النقالة.

¹⁰ Garg D, Tiwari R, Upadhyay S. (2018). Automated Toll Tax Collection System using Cloud Database. IEEE 3rd conference.

¹¹ Garg D, Tiwari R, Upadhyay S. (2018). Automated Toll Tax Collection System using Cloud Database. IEEE 3rd conference.

9-2- مساوى النظام الضريبي الإلكتروني

على الرغم من الميزات الكبيرة التي يتوقع أن يقدمها النظام الضريبي المقترح ولكن لابد من وجود بعض المشاكل والتي سنذكرها في القسم الآتي:

- ضعف ثقافة المجتمع في استخدام الدفع الإلكتروني والتقنيات المشابهة.
- الشكاوى والمشاكل التي ستنتج عن أخطاء الاستخدام من قبل المواطنين أو التجار بقصد أو غير قصد عن طريق تخصيص رقم لتقبل الشكاوى.

10-2- فوائد النظام الضريبي الإلكتروني للمواطن

بالطبع إن استخدام النظام الضريبي أو نظام تحصيل الضريبة الإلكتروني يعود بنفع على عدة جهات وأحدها المواطن، ومن هذه الفوائد التي من المتوقع أن يحصل المواطن عليها:

- قدرة الجهات الرقابية على ضبط الأسعار وحماية المواطن من الاستغلال.
- تحسن القدرة الشرائية للمواطن بعد ضبط الأسعار في الأسواق.

11-2- فوائد النظام الضريبي الإلكتروني للفعاليات الاقتصادية

بالطبع إن استخدام النظام الضريبي أو نظام تحصيل الضريبة الإلكتروني يعود بنفع على عدة جهات وأحدها هو الشركات والفعاليات الاقتصادية، ومن هذه الفوائد التي من المتوقع أن تحصل عليها الفعاليات الاقتصادية:

- تسهيل عملية التحصيل الضريبي والإبتعاد عن ضياع الوقت والجهد.
- حماية الفعاليات التجارية بعضها من الآخر.
- حل مشكلة عدم حصول تاجر المفرق على فاتورة من تاجر الجملة، وهذه المشكلة كانت عvisية على الحل منذ سنوات والآن تم حلها عن طريق الفاتورة الإلكترونية.

12-2 - فوائد النظام الضريبي الإلكتروني في القطاع الحكومي

بالطبع إن استخدام النظام الضريبي أو نظام تحصيل الضريبة الإلكتروني يعود بنفع على عدة جهات وأحدها هو القطاع الحكومي، ومن هذه الفوائد التي من المتوقع أن يحصل عليها القطاع الحكومي:

- من أهم المشاكل التي كانت تعاني منها مصلحة الضرائب في سورية هي التهرب الضريبي، ولكن مع وجود نظام الضريبة الإلكتروني ستدفع كافة الضرائب بالوقت المحدد بالقيمة الصحيحة دون أي تهرب أو تلاعب أو تعديل بالسجلات لعدم وجود السجلات الورقية أساساً.
- تقليل حجم الفساد الإداري الحاصل من قبل بعض ضعاف النفوس من العاملين في الدولة في عملية تحصيل الضرائب، بحيث تتم بشكل آلي دون الحاجة إلى تدخل بشري في عملية احتساب الضرائب، مما يضمن مصداقية الضريبة المحصلة من قبل المكلف دون إمكانية التلاعب بها .
- الانعكاس الإيجابي في موارد خزينة الدولة.

13-2- الدوافع لاستخدام نظام ضريبي إلكتروني¹²

سنشرح مجموعة الأسباب التي دفعتنا إلى التوجه نحو بناء نظام ضريبي إلكتروني:

- تهرب قسم كبير من الفعاليات التجارية والإقتصادية من القيام بعمليات الدفع الضريبي، أو قيامهم بعمل فواتير وهمية من أجل أن يقوموا بالتلاعب الضريبي.
- وجود فئات استغلالية تستغل الناس ولا بد من إيجاد أساليب ذكية لمكافحة هذا النوع من الإستغلال عن طريق الرقابة الإلكترونية وتنفيذ دور التكنولوجيا.

¹² الذواوي، شريف. (2018). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية تسيير المنازعات الضريبية) دراسة حالة المديرية الفرعية للمنازعات الضريبية بولاية المسيلة. رسالة ماجستير. جامعة محمد بوضياف. المسيلة، الجزائر.

- وجود قسم كبير من ضعاف النفوس من العاملين في الجهات الحكومية والذين يمارسون الفساد أثناء عملية تحصيل الضرائب بما ينعكس سلباً على الخزينة العامة للدولة.
- الحاجة الكبيرة والنزف الكبير الحاصل في خزينة الدولة السورية يستوجب وجود نظام قادر على تحقيق العدالة الضريبية وجمع وتحصيل الضرائب الخاصة بالدولة بسرعة دون أية تأخير أو نقص.
- صعوبة العمل مع الملفات والسجلات والفواتير الورقية، لذا أصبحت الحاجة ملحة للانتقال إلى نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني، فنحن الآن في عصر السرعة وعصر المعلوماتية ولا بد من إلغاء التعامل الورقي.

2-14- الحقوق والواجبات

سنذكر في هذا الجزء مجموعة الحقوق والواجبات التي سيتمتع بها كل عنصر أو كل جهة من جهات النظام الضريبي المقترح:

أولاً- حقوق وواجبات المواطن:

- يحق للمواطن المطالبة بفاتورة إلكترونية عن المبلغ الذي دفعه وموضح عليها قيمة الضريبة إن وجدت.
- يحق للمواطن الاعتراض على أي ضريبة تم دفعها.
- المواطن غير ملزم بدفع أي مبلغ مادي خارج عن المبلغ الموجود ضمن النظام عند شرائه لأي منتج.

ثانياً- حقوق وواجبات الفعاليات الاقتصادية والتجارية:

- يحق لكل فعالية المطالبة بفاتورة إلكترونية عن المبلغ الذي دفعه وموضح عليها قيمة الضريبة إن وجدت.
- يحق للجهة الحكومية أن تقطع ضرائبها للمواطن بدون إشعار مسبق (كالفواتير وضريبة الدخل وغيرها).

- يحق للفعالية الاعتراض عن أي ضريبة تم دفعها.
- على الفعالية الإلتزام بأسعار المواد كما هي موجودة ضمن النظام عند بيعها للمواطنين.
- **ثالثاً- حقوق وواجبات الجهات الحكومية المشغلة للنظام:**
- التعديل على قيمة الضريبة وإبلاغ المستخدمين بذلك.
- يجب على الجهة المعنية أن تقوم بوضع سعر مناسب لكل مادة ضمن النظام مع تحديد هامش ربح قانوني للتاجر.
- على الجهة المعنية مراجعة أي اعتراض مقدم من قبل المواطن أو الفعالية الاقتصادية والتجارية وتقديم الشرح لصاحب الاعتراض.

2-15- الواقع التقني والاجتماعي ومتطلبات النظام

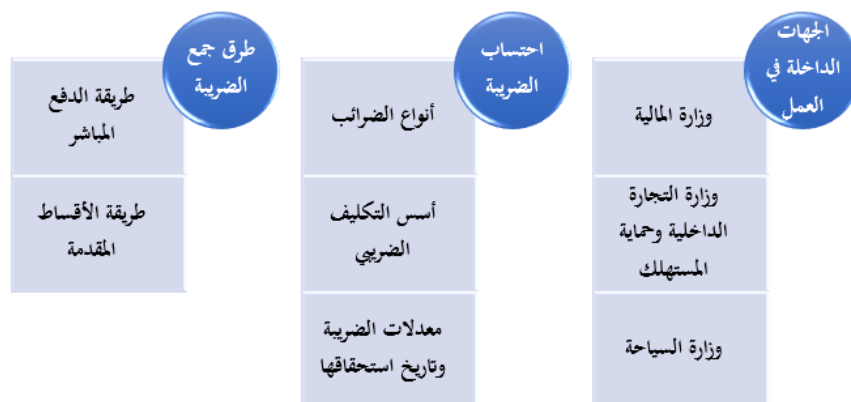
بالطبع هناك معوقات ومشاكل كبيرة ستواجه النظام المقترح وهي مشاكل تقنية واجتماعية بنفس الوقت نذكر منها:

- غياب البنية التحتية الخاصة بالمشروع في معظم مناطق الريف والمقصود بالبنية التحتية هي الإنترنت.
- الحاجة إلى تجهيزات خاصة متعلقة بالدفع والتي أصبح اليوم سعرها كبيراً ومكلفة جداً.
- استغلال ضعاف النفوس وعدم بيع أو إعطاء المنتج للمواطن أو التاجر لحين دفع مبلغ إضافي عن المحدد، وهنا يأتي دور ثقافة الشكوى ووجود قوانين صارمة تكافح أي خلل خارج النظام.

الفصل الثالث: دراسة النظام المقترح

ستتم دراسة النظام المقترح وفقاً للخطوات التالية

دراسة النظام المقترح



الشكل - 1

3-1- لمحطة عن الجهات الداخلة في العمل

3-1-1. وزارة المالية:

أولاً - مقدمة: ¹³

تعتبر وزارة المالية من المؤسسات الحكومية التي تتبع السلطة التنفيذية، ومن مسؤولياتها الأساسية رسم السياسات المالية العامة للدولة، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ هذه السياسات بضمان المساهمة الفعالة لتحقيق التكامل بين السياسات المالية والنقدية والإقتصادية، إضافة إلى تحقيق التكامل والتناسق بين أدواتها لتشكيل منظومة الاستقرار الإقتصادي ونموه، بما يساهم ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع السوري في مختلف المجالات، وتدعيم قوة الإقتصاد القومي وتوطيده في وجه كافة التحديات الصغيرة والكبيرة التي تواجهه على الصعيد المحلي والخارجي.

¹³ وزارة المالية (سوريا)، تم استرجاعها من [ويكيبيديا، وزارة المالية](#)

كما أن وزارة المالية تعمل على موازنة الدولة من خلال تحصيلها الإيرادات المحلية المتحققة من الضرائب وإدارة الإيرادات من مصادر التمويل الخارجية وقيامها بالأعمال والمسؤوليات المناطة بها من خلال خطة عمل داعمة لخطة الإصلاح والتنمية السورية، ضمن نهج شفاف يسعى للوصول إلى التنمية المستدامة.

ثانياً - مفهوم وزارة المالية: ¹⁴

تعتبر وزارة المالية من إحدى أهم الوزارات في الحكومة السورية لأنها تتحمل مسؤولية معقدة في ظل معطيات وظروف صعبة. فهي توازن ما بين الإيرادات المتأثرة في الصعوبات الداخلية والخارجية من خلال تحصيل الإيرادات المحلية، وإدارة الإيرادات الخارجية دون تعرضها لضغوط قاهرة من قبل الممول. كما أن الوزارة معنية برسم السياسات المالية للدولة والإشراف على تنفيذها ومتابعة وتحصيل الإيرادات العامة وتوريدها إلى الخزينة، والإشراف على صرف نفقات الدولة وتنظيم وإعداد الموازنة العامة. تتولى الوزارة كذلك إدارة الدين العام، بالتعاون والتنسيق مع مصرف سورية المركزي.

ثالثاً - نشأة وزارة المالية: ¹⁵

تأسست وزارة المالية عام 1918 وكان سعيد شقير أول وزير للمالية في سوريا. حيث أعطت الحكومة الوزارة مسؤولية إعداد الميزانيات ورسم السياسة المالية والإقتصادية في سوريا. وقد حظيت وزارة المالية باهتمام القيادة باعتبارها من أهم الوزارات السورية. وتسعى الوزارة إلى تطوير طاقمها لمواكبة كافة التطورات الحاصلة على المستوى الإداري والمستوى التكنولوجي.

رابعاً - مهام وواجبات وزارة المالية: ¹⁶ وتتجلى فيما يلي:

- دعم وتحقيق غايات الحكومة السورية من خلال رسم سياساتها المالية: وذلك عن طريق المساهمة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الحكومية المبينة في خطة التنمية والأصلاح، إضافة إلى دراسة الوضع النقدي والإقتصادي والمالي وتحليله وتقييم

¹⁴ موقع وزارة المالية السورية [/http://www.syrianfinance.gov.sy](http://www.syrianfinance.gov.sy)

¹⁵ وزارة المالية (سوريا)، تم استرجاعها من [ويكيبيديا، وزارة المالية](http://www.syrianfinance.gov.sy)

¹⁶ موقع وزارة المالية السورية [/http://www.syrianfinance.gov.sy](http://www.syrianfinance.gov.sy)

الإجراءات والسياسات الضريبية وذلك بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية ذات العلاقة. كما تقوم الوزارة بالتخطيط المالي الذي يوفر توقعات التدفقات النقدية والمبني على دراسات وتحليل مالي، وتسهم أيضاً في توجيه المساعدات الخارجية بما يتناسب و يتوافق مع الأجندة السورية، وذلك من خلال حساب خزينة الدولة.

- **إعداد الموازنة وتطويرها وتنفيذها من خلال وسائل متطورة:** حيث تقوم بإعداد الموازنة العامة للدولة وموازنات الوزارات وتنفيذها، وتستخدمها كأداة رقابة و تعزيز أدائها، وتحقق التوازن بين مطالب الإنفاق.

- **جباية الإيرادات والضرائب والجمارك:** ومتابعة تحقق الإيرادات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل وغيرها والعمل على جبايتها، ويتم ذلك باستخدام برنامج محاسبي لتوحيد المعلومات الضريبية يرتبط مع قاعدة بيانات واحدة. كما تكون مسؤولة عن جباية ضريبة الأملاك وتوريدها لحسابات البلديات والمجالس القروية، وزيادة المنح المقدمة للدولة وإدخالها لحساب الخزينة العامة.

- **إدارة الأنفاق العام والأملاك الحكومية:** وصرف النفقات العامة التشغيلية والرأسمالية والتطويرية، والإشراف على عمليات الصرف، والحفاظ على ممتلكات ومقدرات الدولة.

- **رواتب الموظفين:** تكون وزارة المالية مسؤولة عن إعداد وصرف الرواتب الشهرية لموظفي القطاع العام، وحوسبة و إدارة السجلات والحسابات المتعلقة برواتبهم، وإصدار التقارير و البيانات المالية المتعلقة بها.

- **الرقابة المالية على السجلات والنفقات:** ومدى التزام المؤسسات بمخصصات الموازنة والتأكد من التزام الوزارات والمؤسسات الحكومية بالقوانين والأنظمة المالية، والتأكد من صحة التسويات والحسابات البنكية والرقابة عليها.

- **التوعية العامة للمجتمع:** تقوم وزارة المالية بإعداد برامج توعية تستهدف المواطنين وتوضح أهمية تسديدهم للضرائب، ومدى انعكاس ذلك على الإقتصاد الوطني وتأثره به، ومصلحة المواطن.

3-1-2- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

أولاً- مفهوم حماية المستهلك:

يشير مفهوم حماية المستهلك إلى وجود مجموعة من القوانين والسياسات العامة التي تضمن عدم تعرض المستهلك للخديعة أو الغش عند اقتنائه للسلع أو حصوله على الخدمات، سواء كان ذلك على مستوى جودة الخدمة من خلال فرض ضوابط على التصميم والتصنيع والتخزين، أو على مستوى السعر الذي يتم به عرض الخدمة أو السلعة. وتأتي قوانين وسياسات حماية المستهلك لتشمل جميع المعنيين في الوسط التجاري والصناعي، ومن أبرز هؤلاء الموردون والمصنعون والمعلنون عن السلع أو الخدمات. يهدف قانون حماية المستهلك إلى ضمان ممارسة النشاط الإقتصادي للجميع ومنع الإحتكار وحماية حقوق المستهلك والعمل على تحقيق الآتي:¹⁷

- تلبية احتياجات المستهلك من المنتجات والخدمات المختلفة.
- ضمان سلامة المستهلك وصحته عند استعمال المنتج أو تلقي الخدمات.
- الحصول على المعلومات والإرشادات والإعلان الصحيح عن كل ما يقدم إلى المستهلك من منتجات وخدمات.
- تثقيف المستهلك وتوعيته بحقوقه والتزاماته الاقتصادية وتوجيهه من حيث الإستهلاك وسبل التطوير بشكل مستمر ليتمكن من ممارستها.
- ضمان ممارسة المستهلك لحقوقه في الاختيار الأنسب للمنتج والخدمة المتاحة في الأسواق وفقاً لرغباته.

¹⁷ المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2021 المتضمن قانون حماية المستهلك الجديد

ثانياً - مهام و واجبات وزارة الداخلية وحماية المستهلك حماية المستخدم¹⁸

تتولى الوزارة بوجه خاص المهام والإختصاصات الآتية :

- المساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني وقطاع الأعمال، وإيجاد البيئة الملائمة لتفعيل المنافسة ومنع الإحتكار بهدف حماية المستهلك.
- تنظيم الأسواق الداخلية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان اعتدال الأسعار ومنع الاحتكار وغيرها من الممارسات التجارية الضارة والمخلة بالمنافسة.
- اقتراح تحديث التشريعات المتعلقة بالتجارة الداخلية.
- ضمان توفر الإحتياطي الإستراتيجي للمواد والسلع الأساسية وفق التشريعات والأنظمة النافذة، وتنظيم عملية نقلها، بما يحقق استقرار الأسواق الداخلية.
- القيام بالإحصاء التخزيني بقصد تحديد الطاقة التخزينية في الجمهورية العربية السورية وتطويرها والإشراف على العمليات المتعلقة بتخزينها.
- التنسيق مع الجهات المختصة بما يحقق تغطية الفجوة بين العرض والطلب في الأسواق المحلية من المواد والسلع الأساسية بالإستيراد المباشر، وكذلك تصدير الفائض من الإنتاج المحلي بعد تغطية الطلب بالأسواق المحلية.
- تنظيم عمليات الرقابة على الأسواق وتنسيق نشاطاتها مع الجهات المعنية وتطوير أجهزة الرقابة التموينية وأساليب عملها.
- تطوير التشاركية مع القطاع الخاص عن طريق المؤسسات والشركات المرتبطة بالوزارة، وفقاً للتشريعات والأنظمة النافذة.
- إدارة وتطوير عمل المخابر التابعة للوزارة وفق أنظمة إدارة الجودة المعتمدة.
- تقديم الخدمات التجارية والعلمية والاستشارات الفنية لقاء بدل خدمة يحدده الوزير بالتنسيق مع وزير المالية.

¹⁸ موقع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. تم استرجاعها في تشرين الثاني 2022 من [مديرية حماية المستهلك](#)

- تنظيم عملية تأسيس الشركات التجارية التي يقع مركزها الرئيسي أو فروعها في الجمهورية العربية السورية.
- تنظيم عملية منح السجل التجاري وفق التشريعات والأنظمة النافذة.
- الإشراف على الغرف التجارية واتحادها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.
- اقتراح تطوير أنظمة ومهام الشركات والمؤسسات المرتبطة بالوزارة.

ثالثاً - دائرة حماية المستهلك¹⁹

تعد إحدى الدوائر المهمة التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حيث تم إصدار القرارات والتعاميم النازمة واللازمة لتسهيل وتبسيط عمل جهاز حماية المستهلك وفق ما نص عليه قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 14 لعام 2015م ووضع الضوابط وآليات العمل للجهاز.

تتركز مهام دائرة حماية المستهلك بما يلي²⁰:

- مراقبة الأسواق من قبل دوريات حماية المستهلك لدى مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات بهدف ضبط أسعار المواد والسلع الأساسية ومنع الإحتكار واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المخالفين.
- التأكد من سلامة المواد الغذائية وغير الغذائية المشتبه بمخالفتها من حيث صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات القياسية المطلوبة.
- تفعيل آليات جديدة للعمل منها الرقابة الإيجابية والرقابة الاستقصائية والتعاون فيما بين الوزارة والوزارات الأخرى (السياحة - الصحة - الزراعة - العدل - الداخلية) والجهات المعنية لمعالجة مواطن الخلل والمخالفات المرتكبة بشكل عام.
- تفعيل ثقافة الشكوى لدى المواطنين.

¹⁹ موثق وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 14 لعام 2015م.

²⁰ اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك رقم 181 لسنة 2018

- العمل بتطبيق (عين المواطن).
- متابعة توافر المواد والسلع بكافة مسمياتها سواء المنتجة محلياً أو المستوردة خارجياً وطرحها في الأسواق للإستهلاك بأسعار مناسبة وجودة ومواصفة جيدة.
- الرقابة على المواد المطروحة في الأسواق.
- معالجة الشكاوى بكافة أشكالها واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.
- القيام بجولات مستمرة على الأسواق ومتابعة عمل المراقبين واتخاذ مايلزم بحق المسيئين والمخالفين وتقييم عمل المراقبين بشكل دوري.

3-1-3- وزارة السياحة

أولاً - مفهوم وزارة السياحة²¹

هي الوزارة المسؤولة عن كل ما يتعلق بالسياحة والاصطياف في البلاد من خلال تنشيط السياحة الداخلية والخارجية وتنميتها بما تقوم به مباشرة أو عن طريق الشركات والمؤسسات السياحية من تسويق سياحي وخدمات سياحية وإنشاء مناطق ومنشآت سياحية واستثمارها وإدارتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً - مهام وزارة السياحة²²

تتولى الوزارة بصورة عامة كل الشؤون المتعلقة بالسياحة والإصطياف في البلاد والإهتمام بكل ما يتصل بها على الوجه الذي يحقق رفع مستواها وتنمية موارد البلاد منها وعلى الأخص ما يلي:

- التعريف بطبيعة البلاد وتراثها الحضاري وأماكن السياحة فيها والترويج لها في الدخل والخارج.
- عقد الاتفاقات السياحية والإشراف على تنفيذها.
- إحداث أماكن سياحية والعناية بها وتأمين الخدمات السياحية للسائحين والمواطنين.
- تنظيم مهنة الإرشاد السياحي.

²¹ القانون رقم (23) لعام 2022 المتعلق بترخيص وتشغيل المنشآت السياحية.

²² المرسوم التشريعي رقم 41 لعام 1972. إحداث وزارة السياحة وتحديد اختصاصاتها.

ونصت المادة الرابعة من مرسوم الإحداث على أنه للوزارة - فيما لا يتعارض مع أحكام قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وخطة المجلس الأعلى - اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق مهامها وخاصة:

- إنشاء مكاتب سياحية في البلاد العربية والأجنبية بقرار من المجلس الأعلى يحدد فيه النظام الداخلي لها وأصول ارتباطها ببعثات الجمهورية العربية السورية بالاتفاق مع وزارة الخارجية.
- إعداد وسائل الدعاية والنشر بالتعاون مع وزارتي الثقافة والإعلام.
- إقامة المهرجانات والحفلات والأعياد والمعارض والأسابيع السياحية والترخيص بإقامتها وتنظيم المسابقات ذات الطابع السياحي في الداخل أو الخارج.
- اتخاذ التدابير التي تؤدي إلى تنشيط القطاع الخاص في مجال إقامة المنشآت السياحية واستثمارها وتقديم التسهيلات الممكنة له ضمن اختصاصات الوزارة وصلاحياتها.
- العمل على تأليف هيئات لتنشيط السياحة بالتعاون مع سلطات الإدارة المحلية.
- للوزارة حق تصنيف ما تقرر إعطاؤه الصفة السياحية من منشآت وحق تحديد الأسعار فيها ومراقبتها وفق القوانين التي تنظم شؤونها بالاتفاق مع وزارة التموين والتجارة الداخلية.
- الإشراف على الرحلات السياحية الداخلية والخارجية التي تنظمها وكالات وكاتب السياحة وتنظيم الرحلات السياحية عند الإقتضاء.

3-2- الأنظمة الضريبية

تهدف الأنظمة الضريبية لخدمة مصالح الإقتصاد الوطني عند تمويل المشاريع الإقتصادية والخدمات الإجتماعية وتحقيق الأهداف السياسية للدولة، كما تشكل الأنظمة الضريبية الأداة العامة لدفع عجلة التنمية الإقتصادية، فبدون تمويل لا يمكن أن تتحقق المشاريع والبرامج التي تعدها الدول،

وبدون ضرائب لا تتحقق العدالة الاجتماعية التي تشكل الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.²³

تسعى سورية إلى معالجة الخلل الهيكلي من خلال استعمال الضريبة كأداة فاعلة لذا سنحاول من خلال هذا المبحث أن ندرس مختلف أساليب احتساب أو تسعيرة النظام الضريبي السوري وذلك من أجل تأمين مصادر دخل للخزينة العامة للدولة، وفرض الضرائب وفق قوانين ناظمة لإحتساب الضريبة في كل من الوزارات المعنية.

3-3- احتساب الضريبة أو التسعيرة المعتمدة في كل جهة معنية

3-3-1- وزارة المالية

تندرج ضمن السلطة التنفيذية لوزارة المالية هيئة الضرائب والرسوم المسؤولة عن الضرائب وجبايتها، وتختلف آلية احتساب الضرائب حسب نوعها، حيث تقوم وزارة المالية بالإطلاع على القوانين الصادرة عن مجلس الشعب والمراسيم التي تصدر عن رئيس الجمهورية وتصدر التعليمات التنفيذية لتطبيق هذه القوانين.

ومن أنواع الضرائب الهامة التي لا بد أن نتناولها في هذا البحث ضريبة الدخل.

3-3-1-1- ضريبة الدخل²⁴

ضريبة الدخل هي الضريبة التي تفرض على المكلفين العاملين في أرض الدولة السورية، ويتم جبايتها من قبل دوائر ضريبة الدخل التابعة لوزارة المالية، كما أنها تتوزع على معظم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تسعى الإدارة العامة لضريبة الدخل إلى بناء نظام ضريبي فعال وكفاء، يحقق الإيرادات الضريبية المطلوب استهدافها وتعزيز المناخ الآمن والمناسب للاستثمار وتقديم الخدمة بشكل شفاف وعادل للمكلفين. كما تعمل على رفع فعالية وكفاءة الكادر البشري في إدارة تقدير الضريبة

²³ Ponorica, A. Juhi AL-SAEDI A. (November 5th-6th, 2015). The Importance of Taxation System for SME Tax Compliance. Proceedings of the 9th international Management Conference. BUCHAREST, ROMANIA.

²⁴ مؤيد حمدالله (2005)، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

وتحصيلها، لتحقيق الهدف الوطني من خلال نشر الوعي الضريبي للمجتمع السوري، والحد من حالات التهرب الضريبي وتوسيع قاعدة الضريبة.

تتناول ضريبة الدخل المكلفين عن أرباحهم الناشئة عن ممارسة المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وسائر الأعمال التجارية وإن كانت عارضة، ومصادر الدخل الأخرى غير الخاضعة لضريبة دخل أخرى ولا لضريبة ريع العقارات وتشمل أيضاً:²⁵

- الأرباح الصافية الناتجة عن ممارسة المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية المحددة أحكامها في البابين الأول والثاني من قانون ضريبة الدخل (قانون الضريبة على الدخل، القانون /24/ لعام 2003. وزارة المالية).

- المبالغ التي تدفع لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين غير مقيمين تعويضاً عن خدمات أدوها ضمن الجمهورية العربية السورية.

- الرواتب والأجور.

- ريع رؤوس الأموال المتداولة.

3-3-1-2- أنواع المكلفين بضريبة الدخل:²⁶

- مؤسسات القطاع العام وشركاته ومنشآته على اختلاف أنواعها.
- المؤسسات المالية بما فيها المصارف وأعمال الصرافة وشركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات التوفير.
- الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة مهما يكن نوعها وغايتها.
- المؤسسات التجارية والصناعية التابعة لمنشآت خارج الجمهورية العربية السورية.
- تجار الاستيراد والتصدير وتجار الجملة والوسطاء بالعمولة عدا السماسرة العاديين.
- وكلاء المعامل الوطنية والأجنبية والوكالات الممثلة لمنشآت وشركات أجنبية ووطنية.
- تجارة العقارات المبنية وغير المبنية وأعمال التعهدات.

²⁵ قانون الضريبة على الدخل، القانون /24/ لعام 2003. وزارة المالية.

²⁶ مؤيد حمدالله (2005)، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

- المخلصون الجمركيون.
- محطات بيع الوقود والمواد المشتعلة.
- المنشآت الصناعية إذا تجاوز مجموع قيمة المنشآت والآلات المستخدمة فيها لأغراض العمل الصناعي مليوني ليرة سورية.
- المشافي الخاصة.
- مكاتب نقل البضائع.
- الوحدات المهنية الجامعية الرئيسية.
- الجامعات والمدارس والمعاهد الخاصة بكافة مراحلها ورياض الأطفال.
- كل مكلف يقرر تكليفه بالضريبة على الأرباح الحقيقية وفق الأحكام الواردة في هذا القانون.

يحق للمكلفين بالضريبة على أساس الدخل المقطوع أن يطلبوا إخضاعهم للتكليف على أساس الأرباح الحقيقية ويقبل طلبهم بقرار من وزير المالية.

3-3-1-3- أسس التكليف الضريبي²⁷

- تطرح الضريبة على أساس الربح الصافي المتحقق خلال سنة الأعمال وتحسب السنة من 1 كانون الثاني إلى 31 كانون الأول حيث تعد سنة الأعمال بالنسبة للتكليف بضريبة الدخل هي سنة التكليف.
- يجوز بقرار من وزير المالية اعتبار البدء في سنة التكليف غير 1 كانون الثاني إذا كانت طبيعة عمل المنشأة أو المكلف يبرر ذلك.
- على كل مكلف أن يمسك قيوداً محاسبية منتظمة وكاملة تظهر نتائجه الحقيقية.
- يتألف الربح الصافي من مجموع الإيرادات الإجمالية لأعمال المكلف الخاضعة لهذه الضريبة على اختلاف أنواعها بعد أن تحسم منها الأعباء والنفقات التي تقتضيها ممارسة هذه الأعمال أو التي تلازم نوع العمل مثل: بدلات الإيجار، الرواتب والأجور، المخصصات

²⁷ إدلبي، د. منى محمود. (2013، حزيران 24). أسس التكليف بضريبة الدخل المقطوع في التشريع السوري. مجلة الحقوق. 11(1).

لدفع التعويضات والتأمينات الاجتماعية، الاستهلاكات المقبولة تبعاً للقواعد الفنية المتبعة في كل نوع من أنواع الصناعة والتجارة والمهن والحرف ما عدا استهلاك العقارات.

3-1-4- معدلات الضريبة وتحقيقها واستحقاقها

تطرح الضريبة على الأرباح الصافية بحسب نسب معينة تتناسب مع الربح الصافي ضمن مجالات محددة من قيم الربح، حيث تحدد نسبة معينة من الربح الصافي لكل مجال معين من قيم الربح الصافي، يمكن أن تصل إلى 35 بالمائة عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ثلاثة ملايين ليرة سورية.

تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن 50 بالمائة في القطاعين الخاص والمشارك والتي مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية عن جميع نشاطاتها بمعدل 20 بالمائة بما فيها المساهمة في المجهود الحربي. كما تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة الصناعية والشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة التي تتجاوز قيمة الآلات المستخدمة فيها للعمل الصناعي مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية حسب التقدير المالي المعتمد في استيفاء ضريبة ريع العقارات والتي مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية في القطاعين الخاص والمشارك عن جميع نشاطاتها بمعدل 25 بالمائة بما فيها المساهمة في المجهود الحربي.

3-2-3- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك²⁸

تقدم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك متمثلة بدائرة الأسعار خدماتها للمواطن من خلال تسعير المواد الغذائية والغير غذائية، حيث تقوم بدراسة تكاليف مستوردات ومنتجات القطاع الخاص من المنتجات المختلفة وتسعيها وفقاً للقرارات النازمة لذلك. كما تقوم دائرة الدراسات

²⁸ موقع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. تم استرجاعها في تشرين الثاني 2022 من [مديرية حماية المستهلك](#)

بدراسة الأدوية المستوردة من قبل مستودعات الأدوية بالتنسيق مع وزارة الصحة ونقابة الصيادلة المركزية وتسعيها وفقاً للقرارات النازمة لها.

أما دائرة الخدمات فتقوم بدراسة تكاليف تشغيل وسائط نقل الركاب المحدثه على قانون الاستثمار ووضع الأسس العامة لتعارفات الركوب لكافة وسائط النقل في ضوء تطور وتغير أسعار المشتقات النفطية (مازوت - بنزين)، وكذلك التبدلات التي طرأت على التكاليف المتغيرة (قطع تبديل - إطارات - زيوت وشحوم معدنية.....).

3-3-3- وزارة السياحة²⁹

صدر القانون رقم (23) لعام 2022 المتعلق بترخيص وتشغيل المنشآت السياحية، والذي يهدف إلى تحسين جودة الخدمات السياحية والرقابة عليها وضبط المخالفات وردعها وتحصيل حقوق الخزينة العامة للدولة.

حيث تشكل بقرار من الوزير لجنة مركزية على النحو الآتي:

رئيساً	—ممثل عن الوزارة بمرتبة مدير على الأقل
عضواً	—ممثل عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
عضواً	—ممثل عن وزارة الإدارة المحلية والبيئة
عضواً	—ممثل عن وزارة المالية
عضواً	—ممثل عن اتحاد غرف السياحة

جدول 1

²⁹ القانون رقم 23/ لعام 2022 المتعلق بترخيص المنشآت وتشغيل السياحية

تتولى هذه اللجنة تحديد أسعار الخدمات السياحية كافةً بما في ذلك أسعار المبيت والإطعام التي تقدمها المنشأة حسب سوية التصنيف، والأسس المعتمدة في هذا التسعير، ويعاد النظر في هذه الأسعار والأسس كلما دعت الحاجة لذلك. يصدر الوزير القرارات الخاصة بتحديد الأسعار.

3-4- خطوات عمل الوزارات المعنية لجمع الضريبة³⁰

يتم أولاً احتساب القيمة الضريبية وفق الأسس المعتمدة في كل وزارة معنية وتحديد التسعيرة، وفرض القيم المفروضة على المكلفين، ثم تحديد طرق جمع هذه الضرائب.

ويقصد بجمع الضريبة مجموع العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار، مع مراعاة أن الضريبة يتم جبايتها في الأوقات الأكثر ملائمة للمكلف. عموماً هناك عدة طرق للحصول يمكن أن تتبعها الإدارة الجبائية من أجل تحصيل حقوقها الضريبية وهي:

- **طريقة الدفع المباشر:** تعتمد هذه الطريقة على قيام المكلف بدفع المبالغ الضريبية المستحقة عليه في آجالها القانونية من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة له بأدائها، حيث يقوم بملئ التصريحات الجبائية التي يبين فيها المبالغ الضريبية المستحقة عليه ثم يتقدم إلى إدارة الضرائب من أجل دفع تلك المبالغ طواعية، كما قد تقوم إدارة الضرائب بإخطار المكلف بمقدار الضريبة المستحقة عليه مع تحديد موعد دفعها، فيقوم المكلف مباشرة بتوريد قيمة الضريبة إلى الجهة المختصة في الميعاد المذكور.

- **طريقة الأقساط المقدمة:** في هذه الحالة يكون للمكلف من الخبرة ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية، فيقوم بتوريد المبالغ الضريبية في شكل أقساط دورية في تواريخ محددة مقدماً تحت حساب الضريبة، ثم تتولى إدارة الضرائب إجراءات الربط وتحديد دين الضريبة، بحيث تقوم بعمل تسوية على أساس ما تم دفعه من أقساط أثناء السنة، فتطالبه بدفع ما تبقى عليه أو ترد له ما زاد عن قيمة

³⁰ قانون الضريبة على الدخل، القانون /24/ لعام 2003. وزارة المالية.

الضريبة أو ترحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة. يمتاز هذا الأسلوب في كونه يخفف من وقع الضريبة على المكلف ويجعل أداؤها أسهل وميسوراً بعكس الحال لو انتظر المكلف نهاية السنة فيتراكم عليه مقدار الضريبة المستحقة، وقد يتعذر عليه دفعه في ذلك الوقت. كما يضمن للخزينة العامة إيرادات مستمرة على مدار السنة.

3-5- صلاحيات القسم الضريبي في النظام الحالي والمقترح

3-5-1- صلاحيات القسم الضريبي في النظام الحالي³¹

- تقسيط القيم الضريبية على مدار العام بعد موافقة الجهات المعنية.
 - اتخاذ القرارات اللازمة بحق الأشخاص الذين تهربوا من الضريبة بشكل عادل.
 - إعفاء من الضريبة في نهاية العام وفقاً للأحكام والقرارات الصادرة.
 - إعادة النظر والتصحيح والطعن: يمكن للمكلفين الذين اعترضوا على تكاليفهم المؤقتة أمام لجنة فرض الضريبة ولم تأخذ اللجنة بوجهة نظرهم أو أدخلت تعديلات على تكاليفهم المؤقتة، وكذلك المكلفين الذين قامت لجنة الإدارة المالية بزيادة تكاليفهم المؤقتة، إيمانهم لهم الاعتراض على قرارات لجنة فرض الضريبة أو لجنة الإدارة المالية أمام لجان إعادة النظر خلال مهلة ثلاثين يوماً تلي تاريخ تبليغهم. كما يمكن للدوائر المالية بأن تمارس نفس الحق بالاعتراض على قرارات لجان الفرض أو الإدارة المالية وضمن المهلة القانونية ذاتها المعطاة للمكلفين وخاصة في الحالات التالية:
- عندما يكون القرار مبنياً على وثائق غير صحيحة.
 - عندما يعتمد التكاليف على التقدير في تحديد الأرباح الصافية.
 - إذا كان التكاليف غير متفق مع النصوص القانونية أو مع تعليمات وزارة المالية.
 - عندما يتخذ القرار بالأكثرية.

³¹ قانون الضريبة على الدخل، القانون /24/ لعام 2003. وزارة المالية.

ويترتب على الدوائر المالية في حالة اعتراضها على قرار لجنة فرض الضريبة أن تعلم المكلف خطياً بهذا الإعتراض وان تطلعه على تفصيلات وأسباب الاعتراض.

3-5-2- صلاحيات القسم الضريبي في النظام المقترح

من أهم الصلاحيات في النظام الضريبي الإلكتروني المقترح هو الفحص الإلكتروني. يعتبر الفحص الضريبي جوهر العمل الضريبي الذي يبدأ مع بداية علاقة هيئة الضرائب مع الفعالية الاقتصادية أيما كان شكلها ونشاطها، حتى يتم ربط الضريبة نهائياً على تلك الفعالية. هناك أربع خطوات أساسية للفحص:³²

- جمع البيانات والتأكد من صحتها.
- اختبار المصادقية الأساسية.
- تقييم المخاطر والقيام بالاختبار.
- التوسع في الفحص (التعمق في الفحص).

الخطوة الأساسية الأولى: جمع البيانات والتأكد من صحتها

تعتبر أولى خطوات الفحص وهي في غاية الأهمية حيث بموجبها يتم توفير قاعدة بيانات عن المنشأة محل الفحص، وتساعد في اتخاذ قرار على ضوء ما يتبين من مصداقية أو عدم مصداقية المنشأة. تعتمد في الأساس على مقابلة ومناقشة المسؤولين عن المنشأة، وهذه المرحلة تأتي استكمالاً لما تم جمعه من بيانات أثناء الفحص المكتبي، حيث تبدأ عملية الفحص منذ أن تم الاتصال بالمنشأة وإخطارها بموعد الفحص.

يتم التأكد من صحة البيانات عن طريق مطابقتها بما تم جمعه خلال عملية الفحص المكتبي. تتم مرحلة جمع البيانات و التأكد من صحتها من خلال التعرف على النظام الأساسي للمنشأة، والتحقق من صحة بيانات ملف (المسجل - الممول).

الخطوة الأساسية الثانية للفحص: اختبارات المصادقية الأساسية وتتم من خلال التأكد من صحة الإقرارات الضريبية، والتحقق من المصادقية الأساسية للسجلات والدفاتر، حيث يقوم

³² الميهي، رمضان عبد الحميد. البسطويسي، مروة. السوداني، إيمان رجب قطب. (29، آذار 2022). "اثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر 2030م - دراسة ميدانية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. المجلد 13(2).

الفاحص بالتحقق الدقيق من دفاتر المبيعات وإجمالي المدرج به وأنظمة الرقابة الداخلية على المبيعات. كما يقوم الفاحص بإجراء المراجعة المستندية التي تهدف إلى التأكد من خروج البضاعة المباعة أو تقديم الخدمات إلى العملاء، وتسجيلها في السجلات الإحصائية والمحاسبية والتأكد من توافر المستندات المؤيدة لكل عملية.

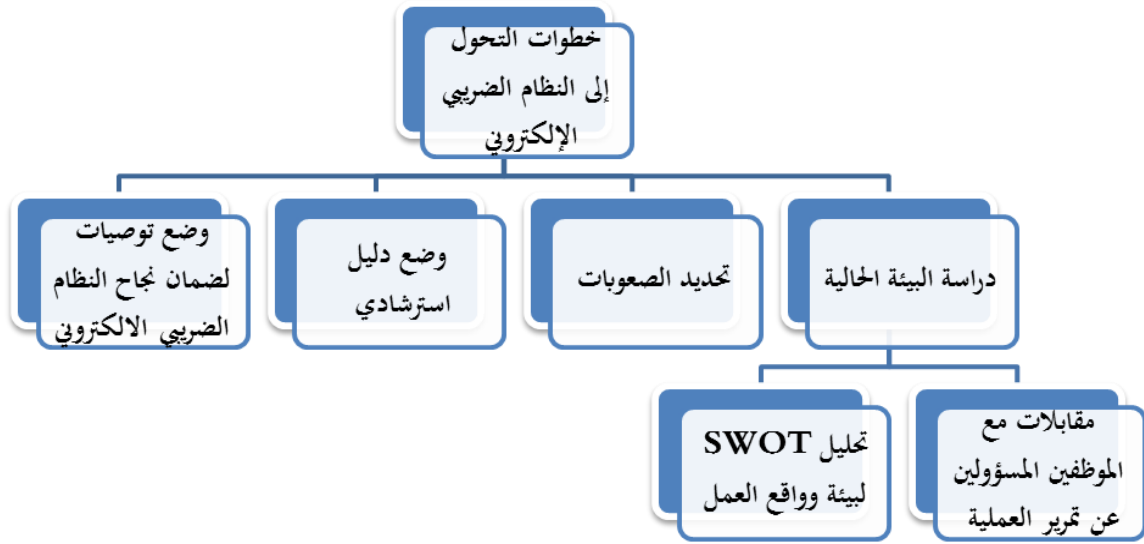
الخطوة الأساسية الثالثة: تقييم المخاطر الممكنة التي تؤثر على النظام والقيام بالإختبار
الخطوة الأساسية الأخيرة: التوسع في الفحص.

3-6- خطوات التحول إلى النظام الضريبي الإلكتروني المقترح³³

ضمن هذا البند سيتم العمل على وضع خطوات للانتقال من النظام الضريبي الحالي إلى نظام ضريبي إلكتروني يحقق متطلبات التحول الرقمي في الحكومة، وذلك عن طريق دراسة البيئة الحالية (مقابلات مع الموظفين المسؤولين ضمن الجهات المعنية بتحصيل الضريبة، تحليل SWOT لبيئة وواقع العمل للنظام الضريبي الحالي والذي هو اختصار ل (Strength, Weaknesses, Opportunities and threats) نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص والتهديدات، ومن ثم تحديد الصعوبات التي من الممكن أن تواجه النظام المقترح و وضع دليل استرشادي يعمل على حل جوانب القصور ومعالجة نقاط الضعف و إيجاد حلول للصعوبات، وأخيراً وضع توصيات لضمان نجاح النظام الضريبي الإلكتروني

يوضح الشكل التالي المخطط التوضيحي لمراحل العمل

³³ يقصد بالقسم الضريبي بأنه القسم المسؤول عن الضريبة ضمن الوزارة أو الجهة الحكومية المعنية بالنظام المقترح.



الشكل - 2

3-6-1-دراسة الوضع الحالي:

تستهدف المنظومة الضريبية ربط مصلحة الضرائب الكترونياً مع الجهات الحكومية في ظل سياسة التحول الرقمي في الجهاز الإداري الحكومي بما يتوافق مع استراتيجية التحول الرقمي في الجمهورية العربية السورية³⁴، وإن النجاح الاقتصادي والتحول في الخريطة المالية والرقمية في الفترة الحالية في سوريا يستدعي القيام ببعض التحولات بالنظام الضريبي باعتباره أحد أدوات المالية التي تؤثر في البيئة الاقتصادية وتتأثر بها وذلك للانطلاق نحو العالمية في الرؤية الاقتصادية لجذب الاستثمار ورؤوس الأموال الخارجية.

تقوم مصلحة الضرائب السورية بتطبيق منظومة الكترونية لمواكبة التطور التكنولوجي بهدف تقديم خدمة متميزة للمجتمع الضريبي، حيث أن تقديم الإقرارات الضريبية عبر البوابة الإلكترونية للخدمات الضريبية جاءت في إطار سياسة التحول الرقمي العالمية.

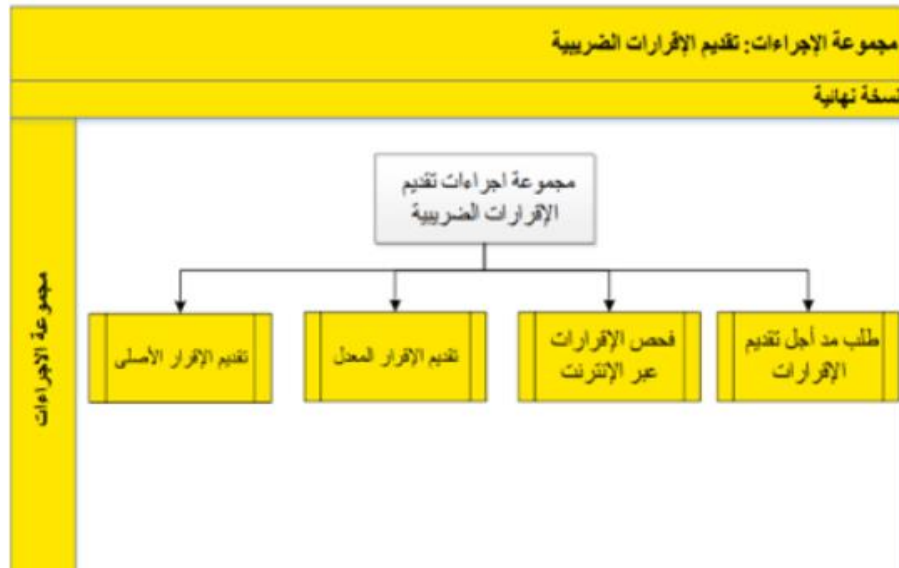
تتيح البوابة الإلكترونية للممولين والمسجلين ببيئة الضرائب والرسوم السورية كافة المعلومات والخدمات المتعلقة بالمصلحة الضريبية، كما تعد خدمة تقديم الإقرار إلكترونياً من أهم الخدمات

³⁴ استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية. وزارة الاتصالات والتقانة. تم استرجاعها في تشرين الثاني من موقع وزارة الاتصالات والتقانة.

التي تقدمها البوابة، ومن ثم تصبح الضريبة المستحقة واجبة الأداء بشكل فوري ومستمر وبما له من تأثير إيجابي في إدارة النقدية وتحصيل المستحقات الضريبية وتعظيم إيرادات الموازنة العامة للدولة.

يلتزم كل ممول أو مكلف أن يقدم إلى منظومة الضرائب المختصة إقراراً عن الفترة الضريبية على النموذج المعد لهذا الغرض، ويكون تقديم الإقرار الضريبي المنصوص عليه بالصورة الرقمية المعتمدة بتوقيع الكتروني طبقاً للنظم التي يتم إقرارها من الجهات المعنية بحسب طبيعة فئات الممولين والمكلفين المخاطبين به، ويجب أن يكون الإقرار الضريبي مستوفي البيانات بالنموذج المخصص له. يتم تطبيق الإقرارات الضريبية الإلكترونية في الهيئة العامة للضرائب والرسوم السورية بإصدار قرار من وزارة المالية أو الوزارة المختصة، حيث أن من الإقرارات الضريبية المقدمة إلكترونياً:³⁵

- إقرارات القيمة المضافة.
 - إقرارات ضريبة الدخل.
 - إقرارات ضريبة لشركات الأشخاص.
- وتقوم الهيئة أيضاً بمجموعة من الإجراءات الإلكترونية لتقييم وتدقيق الإقرارات الإلكترونية ومتابعة تقديمها بالشكل التالي



الشكل - 3

³⁵ موقع الهيئة العامة للضرائب والرسوم <http://www.syriantax.gov.sy>

3-6-2- ملخص الاجتماعات مع المعنيين في الإدارات المسؤولة عن تمرير العملية

تم الاجتماع مع ممثلين عن غرفة التجارة واتحاد الصناعة في دمشق لتوضيح أهمية عمل منظومة الربط الإلكتروني للفواتير الصادرة في المنشآت التجارية والصناعية.

كما تم الاجتماع مع عدد من ممثلي المنشآت السياحية في دمشق ومناقشة مسألة التحول الرقمي في إصدار الفواتير الإلكترونية ضمن هذه المنشآت.

أيضاً تم الاجتماع مع ممثلين عن الوزارات المعنية في عملية التحول الرقمي المقترحة (وزارة المالية، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة السياحة) لشرح متطلبات التحول الرقمي ضمن هذه الوزارات وآلية الربط فيما بينها.

ضمن الاجتماعات السابقة تم مناقشة النقاط التالية:

- تفعيل نظام ضريبة القيمة المضافة في سوريا وحلول مشاكل تطبيق هذا النظام.
- المتطلبات التكنولوجية والرقمية لتحقيق المنظومة الرقمية المقترحة لدى كل فئة من الفئات السابقة (الوزارات والجهات الحكومية المعنية وأصحاب الفعاليات الاقتصادية على اختلاف أنواعها).
- الصعوبات التي ستواجه تطبيق النظام المقترح.
- التشريعات والقوانين التي تدعم عمل النظام المقترح.
- توفر البنى التنظيمية المقترحة ضمن الجهات الحكومية المعنية وتأمين الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على متابعة التطورات التقنية والتي ستكون قادرة على إدارة النظام المقترح بفعالية.
- آلية التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية من أجل تحقيق التحصيل الضريبي بطريقة عادلة، وضمان عمل النظام بفعالية دون تضارب بين الجهات المختلفة.
- مدى تقبل أصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية والصناعية لاستخدام نظام الفاتورة الإلكترونية ونظام التحصيل الضريبي الرقمي.

بالإضافة إلى اقتراحات أخرى كانت تتطرق نحو خدمة ربط نظام المراسلات والتوقيع الإلكتروني المستخدم في وزارة المالية مع نظام التراسل الإلكتروني الحكومي بالتنسيق والتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

بحيث تكون الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والمرسلة لجميع الجهات الحكومية مطابقة لقانون المعاملات الإلكترونية عن طريق نظام التراسل الإلكتروني الحكومي ومعتمدة بالتوقيع الإلكتروني. إضافة لربط السجلات الخاصة بالوزارة بنظام التراسل الإلكتروني الحكومي.

يمكن إضافة ميزة جديدة وهي إمكانية مخاطبة الجهات الغير حكومية عن طريق تصدير الكتب الرسمية المرسلة من الوزارة مباشرة من خلال نظام المراسلات والتوقيع الإلكتروني إلى البريد الإلكتروني الرسمي للجهة المستلمة بشكل مطابق لقانون المعاملات الإلكترونية بخصوص المراسلات الحكومية.

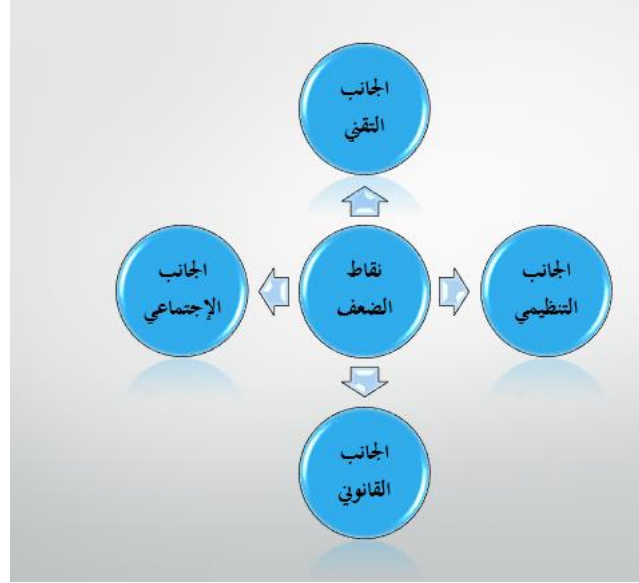
3-6-3 تحليل SWOT لبنية النظام الضريبي في سوريا

أولاً - نقاط القوة:

- تخفيض معدلات الضرائب، بحيث تصبح قريبة من معدلات الضرائب في الدول ذات الإقتصاديات المماثلة.
- إقامة ربط اجتماعي بين الضرائب وحالة كل مكلف، بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار الحالة العائلية ومستوى الإعالة وتكاليف المعيشة والنفقات الأخرى.
- القضاء على مظاهر الفساد الإداري وسوء استغلال أموال الدولة وترشيد وضبط الإنفاق العام وممارسة الرقابة الفعالة عليه.
- تطبيق قاعدة الشفافية لصياغة النظام الجديد بتمثيل مختلف الجهات والفعاليات ذات العلاقة.
- السعي الدائم من الحكومة لمواكبة التطور التكنولوجي، مما يعني وجود رؤية تكنولوجية متطورة ومرنة باتخاذ قرار تطبيق نظام الضريبة الإلكتروني.

ثانياً - نقاط الضعف:

يواجه هذا النظام مشكلات وتحديات عديدة تم تصنيفها إلى عدة جوانب منها:



الشكل - 4

الجانب التقني:

- أهم ما يمكن مواجهته من مصاعب على المستوى التقني هو ضعف البنى التحتية في البلد، ويقصد بها كل ما يتعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والوسائط المتعددة من تطبيقات وشبكات الإنترنت.
- تعاني سوريا من بطء ملحوظ في تقديم خدمات الإنترنت إضافة للأعطال المتكررة ضمن المنافذ البحرية الفعالة حالياً.
- مشكلة تقديم الدعم الفني التقني وذلك في الحالات التي تواجه الموظفين والخاصة بأعطال الدعم الفني والتقني وعدم القدرة على الدخول إلى النظام المقترح، ومشكلة تقديم الدعم الفني والتقني لأصحاب الفعاليات الاقتصادية في حال حدوث مشكلة تقنية لديهم أثناء استخدام نظام الفاتورة الإلكترونية.
- الكلفة التطبيقية المرتفعة للنظام أول تصميمه وذلك بسبب كثرة الأجهزة اللازمة ومراكز البيانات.

- صعوبة تأمين اشتراكات انترنت لكل الفعاليات في كل المناطق السورية، ونخص بالذكر منها هنا المناطق الريفية والتي تعاني من غياب شبكة الإنترنت لعدة أسباب وضعف تغطية شبكات الإنترنت التي تعتمد على أبراج التغطية.

الجانب التنظيمي:

- مشكلة الحصر الضريبي: يتمثل التحدي الرئيسي لفرض الضريبة على الإقتصاد الرقمي في الطبيعة المتنقلة وغير الملموسة للسلع والخدمات الرقمية، كجزء أساسي من ثورة التجارة الرقمية أو التجارة عبر الإنترنت التي هي بالأساس غير منظورة؛ فضلا عن أنها تأخذ أشكالا وأبعاداً ومستويات عديدة، فهي تتم بين المؤسسات التجارية بعضها البعض (B2B) أو بين المؤسسات التجارية والمستهلكين (B2C) أو بين المؤسسات التجارية والحكومة (B2G). وقد تكون بين الدول أو بين دولتين من خلال وسيط في دولة أخرى. وعلى هذا النحو، فإن مشكلة الحصر الضريبي، تعد أولى المشكلات التي يجب التطرق إليها ومعالجتها قبل تطبيق الضريبة الرقمية.
- ضعف ثقافة العمل الرقمي لدى الموظفين ضمن الجهات الحكومية المعنية، وأصحاب الفعاليات الاقتصادية الملزمين باستخدام النظام المقترح في تقديم الإقرارات الضريبية.
- قلة وجود التجارب السابقة في مجال نظام الفاتورة الإلكترونية.
- آلية التنسيق بين أصحاب الفعاليات الاقتصادية والجهات الحكومية المعنية، وبين الجهات الحكومية فيما بينها.

الجانب القانوني :

- حلول مشاكل التطبيق لضريبة القيمة المضافة من حيث جاهزية المكلفين، وضرورة تحديد ومراجعة السلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة، وماهي المخاطر عند التطبيق وما هو نطاق تطبيق الضريبة؟ والذي من خلاله يتم التمييز بين السلع والخدمات الخاضعة لنسبة 5 في المائة أو نسبة الصفر أو الإعفاء الضريبي.

- مشكلة توصيف الدخل المكتسب من المعاملات الرقمية، حيث لا توجد حدود واضحة بين بعض المفاهيم مثل تحديات الملكية الفكرية، والألعاب الأدبية، ورسوم الخدمات الفنية وغيرها. وبالتالي لابد من صانعي السياسات الضريبية العمل على وضع نطاق محدد ومعايير بعينها لتلافي مشكلة توصيف الدخل الناتج عن المعاملات الرقمية.
- تكمن مشكلة فرض الضرائب على أعمال التجارة الإلكترونية من النواحي التالية:
 - حجية عقود التجارة الإلكترونية وقانونية وسائل التعاقد ووثائقه، وحجية التوقيع الإلكترونية.
 - موثوقية التجارة الإلكترونية وتحديات إثبات الشخصية فلا بد لكل طرف من التأكد من صفة وشخص ووجود الطرف الآخر، بمعنى التوثق من سلامة صفة المتعاقد.
 - أمن معلومات التجارة الإلكترونية وقانونية التشفير.
 - الخصوصية.
 - الضرائب المقررة على عائدات التجارة الإلكترونية ومعايير حسابها، ومدى اعتبارها قيداً مانعاً وحاداً من ازدهار التجارة الإلكترونية.

الجانب الاجتماعي:

- كيفية تعامل فئات المجتمع مع النظام الضريبي الإلكتروني.
- اختلاف الفئات والطبقات والجماعات التي تحملت دفع العبء الأكبر من الضريبة.
- غياب وانعدام الثقافة المجتمعية التي تتعلق باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، مما يشكل مشكلة لشرح طريقة استخدام النظام لكامل الأفراد المشاركين في هذا النظام سواء كانوا مواطنين أم من أصحاب الفعاليات الإقتصادية.

ثالثاً - التهديدات التي تواجه تطبيق النظام المقترح

- مشكلة الأمان الرقمي للمعلومات الممررة عبر النظام من فواتير إلكترونية وإقرارات ضريبية وغير ذلك من معلومات حساسة.

- التحديات التي تواجه هيئة حماية المستهلك من أنشطة الاحتيال.
- الظروف المؤدية لقطع الإنترنت والكهرباء بالبلد ككل.

تم عمل استطلاع رأي لعينة بسيطة من أصحاب الفعاليات الاقتصادية ومن المواطنين لمعرفة مدى التقبل للنظام المقترح. (انظر الملحق رقم 1).

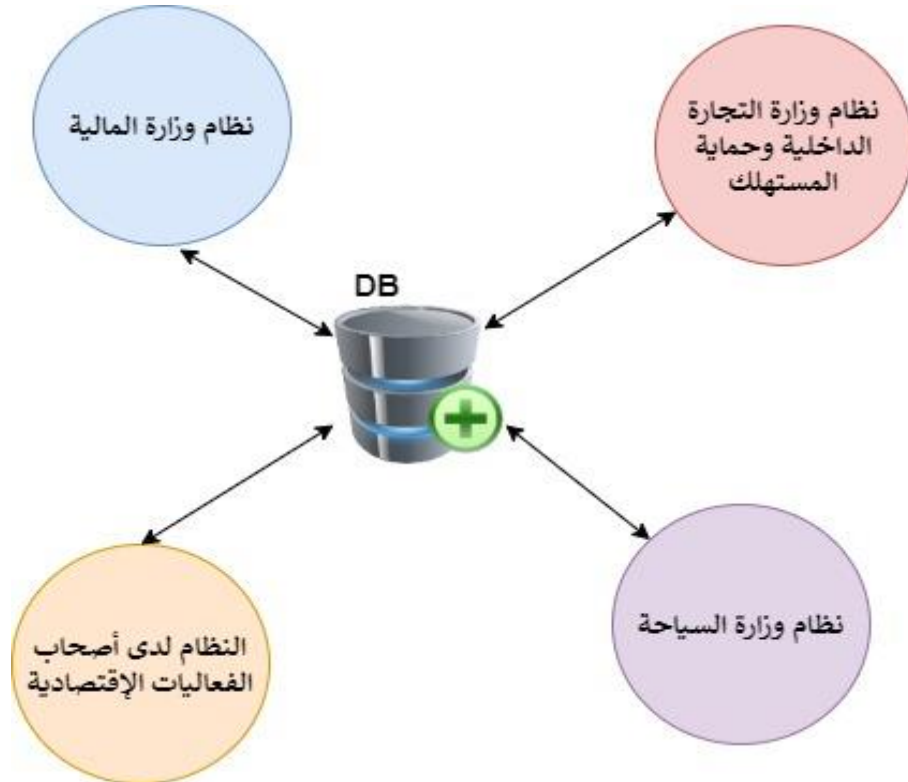
الفصل الرابع: تحليل النظام المقترح

4-1- السيناريو المتوقع للنظام المقترح

يتكون النظام الضريبي الإلكتروني المقترح من الأنظمة الجزئية التالية:

- نظام وزارة المالية.
- نظام الوزارات المعنية والمسؤولة عن الفعاليات الاقتصادية (وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك - وزارة السياحة).
- نظام أصحاب الفعاليات الاقتصادية.

يتم الربط بين الأنظمة السابقة من خلال مركز بيانات DATA CENTER
الشكل التالي يوضح الأنظمة الجزئية للنظام وارتباطها فيما بينها.



الشكل - 5

يهدف النظام المقترح إلى تقليل التهرب الضريبي من خلال التحول إلى نظام الفاتورة الإلكترونية لدى الفعاليات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، وربط الفاتورة الإلكترونية مع الوزارة التابعة لها المنشأة الاقتصادية بهدف مراقبة عمل المنشأة لمنع الغش والاحتكار ومع وزارة المالية وبالأخص هيئة الضرائب والرسوم وهي المسؤولة عن التحصيل الضريبي.

نظام أصحاب الفعاليات الاقتصادية:

يتكون النظام من برمجيات محاسبية تستخدم لدى أصحاب الفعاليات الاقتصادية سيتم تطويره أو تعديله ليتمكن من القيام بالتالي:

- إدخال معلومات السلع المقدمة، وهي عبارة عن المنتجات أو الخدمات التي تقدمها المنشأة (حسب نوع المنشأة) مع تكلفة وسعر كل سلعة .
- يتم الاحتفاظ بمعلومات السلع وأسعارها ضمن قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها من قبل الوزارة المعنية المسؤولة عن المنشأة الاقتصادية (وزارة السياحة مسؤولة عن المنشآت السياحية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مسؤولة عن الفعاليات التجارية)، وذلك بهدف ضبط الأسعار ومنع التلاعب والاحتكار وحماية المستهلك من الغش.
- تحديث الأسعار بشكل يومي بناء على نشرات الأسعار الصادرة من الوزارة المعنية والتابعة لها المنشأة.
- إدخال معلومات الزبائن وربطها مع بطاقة الزبون عند إتمام عملية البيع.
- يعتمد مبدأ العمل على إصدار فواتير إلكترونية للزبائن من أصحاب الفعاليات الاقتصادية مقابل كل خدمة أو سلعة مقدمة لهم.
- تخزين فواتير المبيعات ضمن مركز بيانات DATA CENTER يمكن الوصول إليها من قبل الجهات المعنية من أجل ضبط الأسعار بما يتوافق مع نشرات الأسعار الصادرة من الوزارة المختصة، ومنع الاحتكار والغش.
- من أجل ضبط عملية التلاعب بإصدار الفواتير، يتم ربط الفاتورة الإلكترونية ببطاقة الزبون المخزنة ضمن النظام من خلال مسحها عبر قارئ باركود.

- بالنسبة لضريبة القيمة المضافة تضاف مباشرة على الفاتورة أثناء تصديرها للزبون ليتم دفعها مباشرة من قبله.

نظام الوزارة المعنية (وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة السياحة):

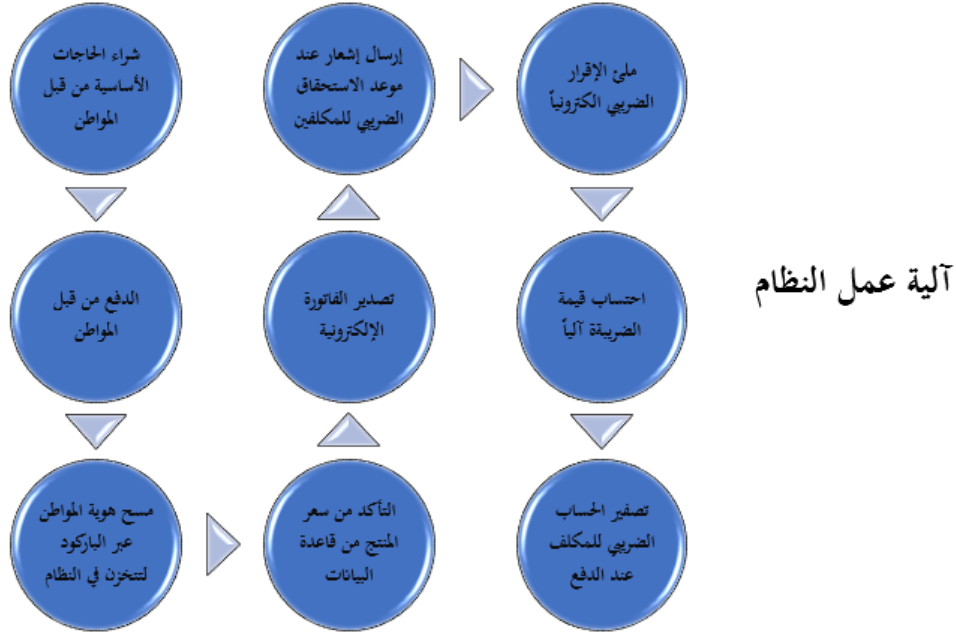
- يتيح هذا النظام للجهة المعنية بإدارة أسعار المواد أو الخدمات المسؤولة عنها، وتحديث نشرات الأسعار.
- يسمح هذا النظام للوزارة المعنية بإدارة وقراءة قواعد البيانات المخزنة لكشف التلاعب بالأسعار وضبطها.
- يمكن أيضاً مقارنة عمليات البيع المنجزة مع المخزون الخاص بالفعالية الاقتصادية من أجل كشف عمليات الإحتكار.

نظام وزارة المالية:

- يتيح هذا النظام لوزارة المالية الاطلاع على الفواتير الإلكترونية الخاصة بالمنشأة عند موعد الاستحقاق الضريبي من أجل حساب قيمة الضريبة المترتبة على المنشأة.
- يتم إرسال إشعارات كل ثلاث أشهر إلى المكلفين من أصحاب الفعاليات الاقتصادية من أجل تسديد قيمة الضريبة المستحقة عليهم.
- يكون لكل مكلف من أصحاب المنشآت الاقتصادية اسم مستخدم وكلمة مرور على النظام تمكنه من الدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالنظام من أجل ملئ الإقرارات الضريبية إلكترونياً.
- يتم احتساب قيمة الضريبة بشكل آلي اعتماداً على الفواتير الإلكترونية المخزنة ضمن النظام.
- يتم المقارنة بين الإقرار الضريبي المقدم من قبل المكلف، وبين الفواتير الإلكترونية المخزنة بشكل آلي ضمن النظام، من أجل منع التهرب الضريبي.

2-4- آلية عمل النظام المقترح

الشكل التالي يوضح السيناريو المقترح لآلية عمل النظام

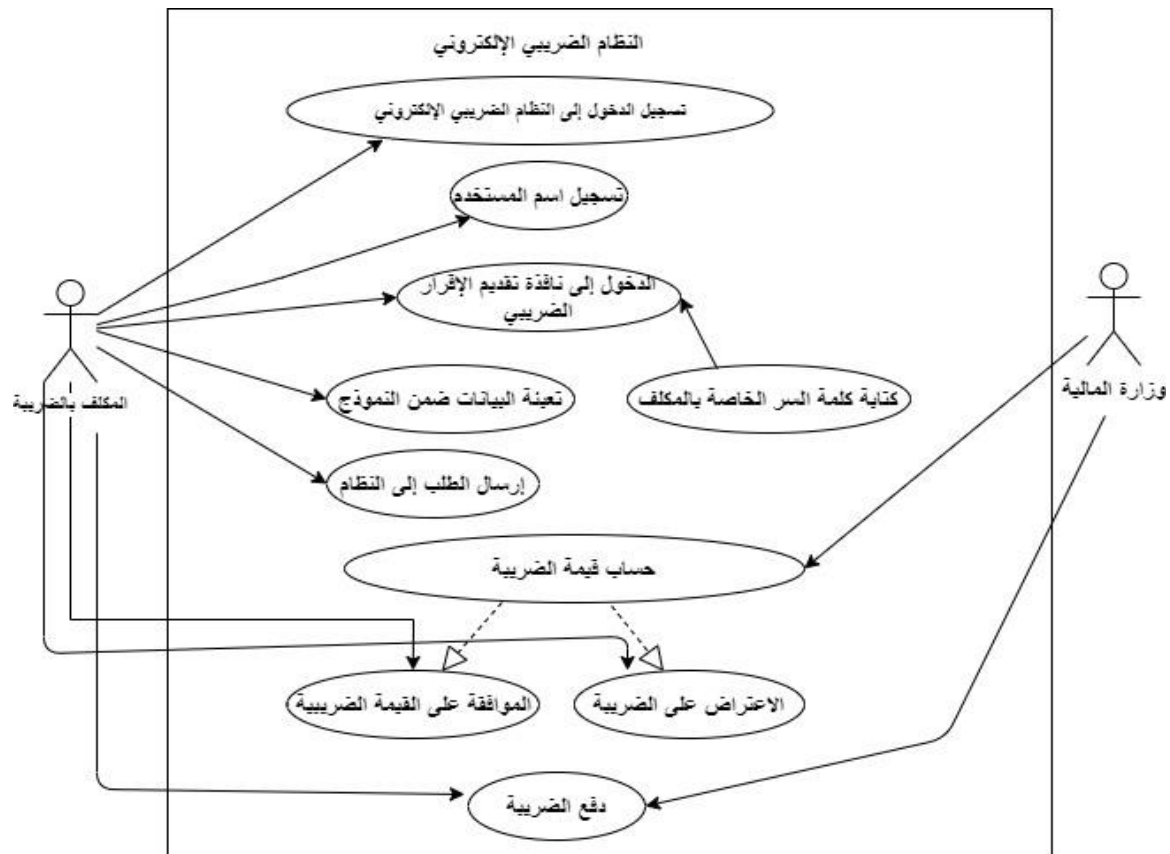


الشكل - 6

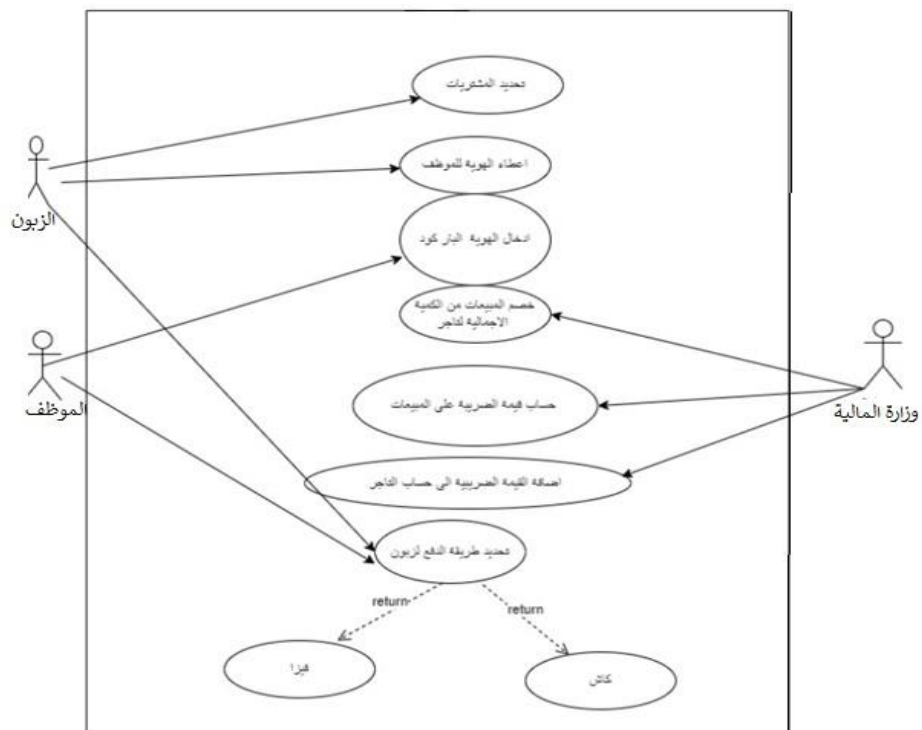
- المواطن سيقوم بشراء الإحتياجات التي سيرغب بها بغض النظر عن نوعها إحتياجات تموينية أم خدمية.
- لإكمال عملية الشراء يقوم المواطن بدفع المال مقابل مشترياته بغض النظر عن طريقة الدفع، عندها سيعطي هويته لتسجل ضمن نظام أصحاب الفعاليات الاقتصادية ليتم ربط الفاتورة الإلكترونية باسمه.
- يتم مسح هوية الزبون باستخدام قارئ باركود وحفظ الفاتورة الإلكترونية ضمن البرمجيات المحاسبية لتسجل عملية الشراء باسمه.
- عند إدخال المنتج إلى النظام سيتم جلب سعره من قاعدة البيانات، بحيث تكون الأسعار مماثلة للتي تصدرها الجهة المعنية بشكل يومي.

- يتم تصدير فاتورة الكترونية للمواطن بمشترياته وفق الأسعار التي تم جلبها من قاعدة البيانات.
- يتم تخزين الفواتير القادمة من الفعاليات الاقتصادية جميعها في مركز البيانات.
- في كل ربع سنوي يتم إرسال رسالة تذكير أو إشعار إلى أصحاب الفعاليات التجارية من أجل دفع الضرائب المستحقة لهم.
- يكون لكل مكلف بالضريبة حساب ضريبي قيمته تساوي مجموع الضرائب المترتبة عليه والغير مدفوعة حتى تاريخه.
- يمكن النظام المقترح المكلف بالضريبة من ملئ الإقرار الضريبي إلكترونياً.
- يتم احتساب قيمة الضريبة المترتبة على أصحاب الفعاليات الاقتصادية بما يتناسب مع الفواتير الإلكترونية المخزنة ضمن قاعدة البيانات والصادرة من المنشأة.
- عند دفع الضريبة المستحقة من قبل المكلف، يتم تصفير حسابه الضريبي.
- يتيح النظام تقديم خدمة فعالة من خلال قدرة الممول على الدخول إلى نظامه/سجله الضريبي الإلكتروني من خلال أي حاسب خلال 24 ساعة/365 يوم بدون الإحتياج إلى تنصيب أي أدوات أو برامج مساعدة.
- تخصيص مساحة تخزينية لكل ممول تتيح له القدرة على تخزين تعاملات الزبائن والتحصيل تحت حساب الضريبة، والدخول إليها في أي وقت ومن أي مكان، كما يتم تخزين فواتير المشتريات والمبيعات لتطبيق القيمة المضافة.
- سهولة إدارة السجل الضريبي الإلكتروني عبر التطبيقات المتاحة على عدة أنظمة ومنها الهواتف النقالة.

فيما يلي ندرج مخططات ال USE CASE للنظام المقترح.

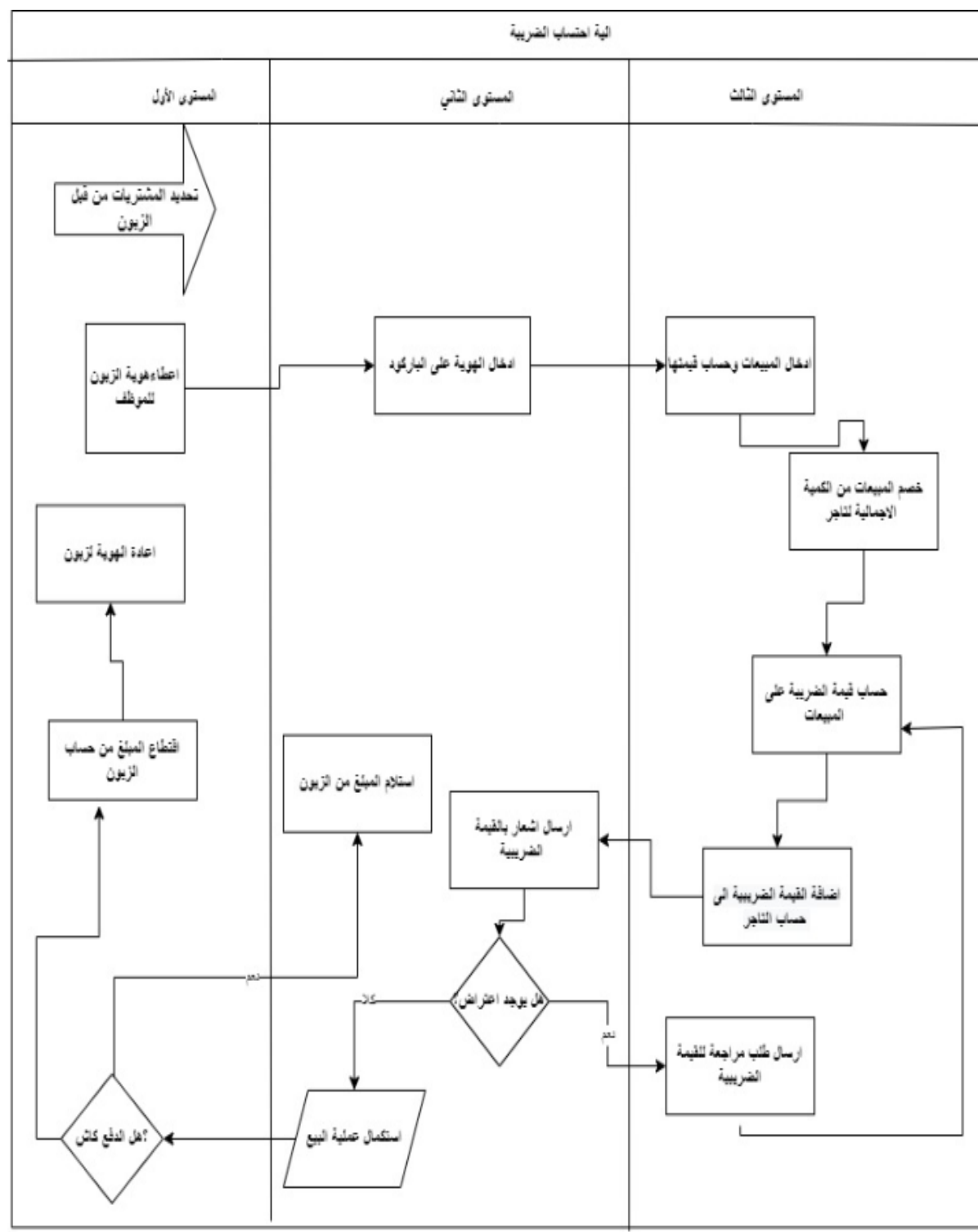


الشكل - 7



الشكل - 8

مخطط التدفق لعملية التسجيل في المنظومة الضريبية



الشكل - 9

4-3- البنية التحتية للمنظومة الضريبية الإلكترونية

يجب أن تكون البنية الأساسية للمنظومة الضريبية تتسم بالمرونة، والموثوقية، والأمان، بحيث تكون قادرة على مساعدة أي مؤسسة في تحقيق أهدافها وأداء المهام المطلوبة منها بدقة وفعالية عالية.

في حال لم يتم تطبيق البنية الأساسية لتقنية المعلومات بشكل صحيح، فقد يواجه مستخدمو النظام مشاكل في الاتصال والإنتاجية والأمان، مثل اضطرابات الأنظمة والإختراقات. بشكل عام، يمكن أن يكون وجود البنية الأساسية مطبقاً بشكل صحيح عاملاً في تحديد ما إذا كانت الأعمال الضريبية تسير بشكل جيد أم لا.

البنية الأساسية للمنظومة الإلكترونية هي الإطار المتكامل الذي تعمل عليه الشبكات الرقمية، وتتضمن هذه البنية الأساسية:

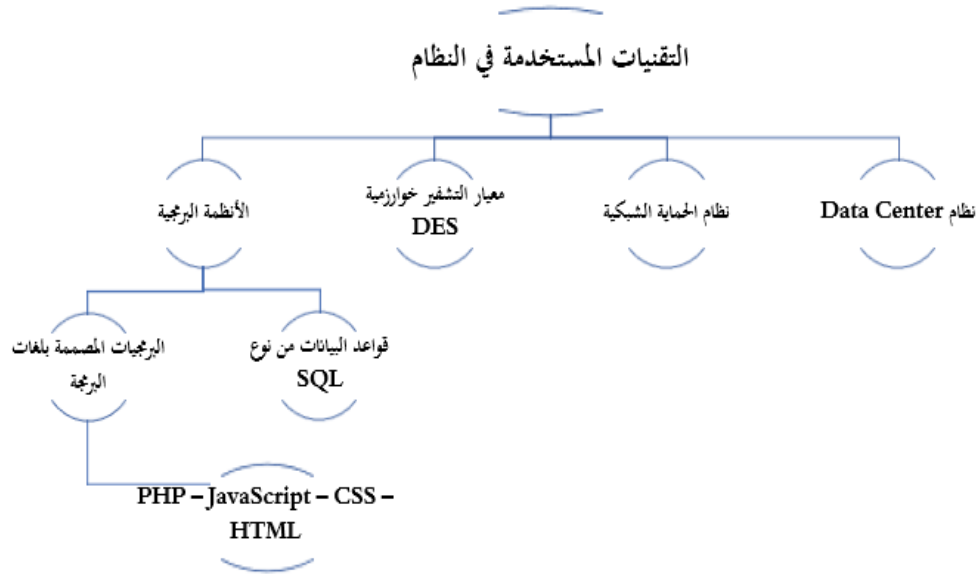
- نظام الربط الشبكي عن طريق التجهيزات الشبكية.
- أجهزة الحاسوب وشبكات الحاسوب والأجهزة المادية اللازمة لدى أصحاب الفعاليات الاقتصادية من أجل نظام الفاتورة الإلكترونية.
- الأنظمة البرمجية المستخدمة لدى الدوائر الحكومية المعنية من قبل الموظفين لإدارة العمليات اللازمة لاحتساب الضرائب والعمليات الإدارية، وبرمجيات الدعم اللازمة لعمل البرمجيات السابقة.
- الأنظمة البرمجية المستخدمة لدى أصحاب الفعاليات الاقتصادية من أجل عمل نظام الفاتورة الإلكترونية.
- مراكز البيانات DATA CENTER المتضمن تجهيزات مركز المعلومات كافة من المخدمات وأجهزة التخزين وأجهزة الحماية والمراقبة والتبريد وغيرها.
- أنظمة الحماية المسؤولة عن تأمين البيانات من السرقة والاختراق وحماية سرية العملاء وتأمين نظام DATA CENTER بشكل خاص.
- قواعد البيانات.

4-4- البنية الأساسية المثلى

تختلف محددات البنية الأساسية لمنظومة الضريبة وفقا لمتطلبات الأعمال والأهداف، ولكن بعض الأهداف تكون شاملة بالنسبة لكل مؤسسة. توفر البنية الأساسية المثالية وحدة تخزين عالية الأداء للجميع الاطراف وشبكة ذات زمن استجابة منخفض والأمان وشبكة WAN محسنة والمحاكاة الافتراضية وبدون وقت تعطل.

- تقوم أجهزة التخزين عالية الأداء بتخزين البيانات وإعداد نسخة احتياطية للبيانات وتضمن نظام استعادة البيانات في حالة الكوارث.
- الشبكات منخفضة زمن الإستجابة تستخدم مكونات البنى الأساسية على مستوى المؤسسة لتقليل التأخير في تدفق البيانات.
- تأمين البنى الأساسية يتضمن الأنظمة التي تتحكم في إمكانية الوصول للمعلومات وإتاحة البيانات، كما يمكنه حماية الشركة من الإنتهاكات والهجمات الإلكترونية أينما وجدت البيانات، مما يحافظ على ثقة العملاء.
- تقوم بإدارة شبكة الإتصالات عن طريق تحديد أولوية حركة ارسال شبكات WANS واستقبال البيانات ومنح تطبيقات معينة سعة نطاقية أكثر أو أقل كما يلزم.
- حالات وأنماط عمل النظام: حيث يعمل النظام بشكل مستمر 7/24 دون توقف وتحت أي ظرف. كما يعمل بالحد الأدنى في حال حدوث عطل بأحد السيرفرات الرئيسية وذلك بالاعتماد على سيرفرات إضافية بديلة لضمان استمرارية العمل.
- متطلبات الدعم: لا بد من وجود قسم دعم فني مسؤول عن إدارة النظام وصيانته وتقديم مقترحات التطوير وإجراء الصيانة الطارئة والدورية للتجهيزات والعتاد المادي والبرمجي، مع إمكانية تقديم الدعم الفني عن بعد عبر تحقيق اتصال آمن باستخدام VPN

5-4- التقنيات المستخدمة في النظام



الشكل - 10

أولاً- **نظام Data Center**: يتكون من المخدمات Servers وهي الجزء الأكثر أهمية من مركز المعلومات Data Center وتعتبر العصب الأساسي للشبكة والتي ستحتوي على قواعد البيانات والنظام البرمجي كاملاً لذا لا بد من اختيارها بدقة. يجب أن يكون عدد المخدمات لا يقل عن 4 مخدّمات توزع عليها البرمجيات المختلفة ويستخدم أحدها كمخدم احتياطي في حالات الطوارئ عند عطل المخدمات الرئيسية. السيرفر له أهمية كبيرة، فهو يعتبر المنزل الذي يحتوي على كافة البرمجيات والأنظمة، وهو مسؤول عن تلقي وتنفيذ كافة الأوامر والبيانات وعرض البيانات التي يريدها المستخدم. يتكون مركز البيانات أيضاً من نظام التخزين Storage System ، ومهمته الاحتفاظ بنسخة احتياطية من البيانات بشكل يومي للحول فقدانها أو خسارتها.

ثانياً - نظام الحماية الشبكية: لابد من توفير مستوى عال من الأمان والموثوقية، لحماية السيرفر من الفيروسات زبرامج التجسس، ويتم ذلك باستخدام أنظمة الحماية سواء المادية منها مثل تجهيزات Firewall/UTM، أو البرمجية مثل البرامج المضادة للفيروسات. تعمل هذه الأنظمة على حماية النظام عند حدوث الاختراقات، أو احتمال وقوع الضرر عندما تقوم بتحميل ملف أو برنامج تالف قد يلحق الضرر بجهازك، وتستطيع بعد ذلك إيقافه ومكافحته قبل أن يضر بالأجهزة الخاصة بك.

ثالثاً - معيار التشفير خوارزمية DES: معيار تعمية البيانات (Data Encryption Standard) ويشار له اختصاراً DES هي خوارزمية مفتاح متناظر ساد لفترة ماضية لتعمية البيانات الإلكترونية. كان لها تأثير كبير في النهوض بأساليب التعمية الحديثة في العالم الأكاديمي. تستخدم هذه الخوارزمية لحماية بيانات الحكومة الإلكترونية الحساسة وغير المصنفة، حيث استخدمت بالنظام الضريبي الإلكتروني من أجل حماية البيانات الشخصية لجميع الممولين مثل كلمات المرور وغيرها من البيانات الأخرى، وذلك لحماية هذه البيانات من الهجمات التي تسبب الضرر لجميع الجهات الداخلة في النظام الضريبي.

معيار تعمية البيانات عبارة عن خوارزمية لتعمية كتل من البيانات باستخدام المفتاح المتناظر، وهو كود تعمية بطول (64 بت) ولكن يستخدم منه (56 بت) فقط لعملية التعمية، وتستخدم (8 بتات) -وهي أول بت من أقصى يمين كل بايت- لتدقيق الأخطاء.

تأخذ كتلة بحجم (64 بت) من النص الأصلي وتخرج نص مشفر بحجم (64 بت). وتعتمد في عملها على عملية التعويض (substitution) والتبديل في الأماكن (permutation). وتحتوي الخوارزمية على 16 دورة تتكرر فيها عملية التعويض والتبديل بين الأماكن حتى تنتج النص المشفر النهائي.

رابعاً - الأنظمة البرمجية: يتم تصميم نظام برمجي مبني على قواعد بيانات عالمية من نمط WEB BASED APPLICATIONS يتمتع بواجهات سهلة الاستخدام مصمم بلغات برمجة قابلة للتطوير.

- نوع قواعد البيانات المستخدمة

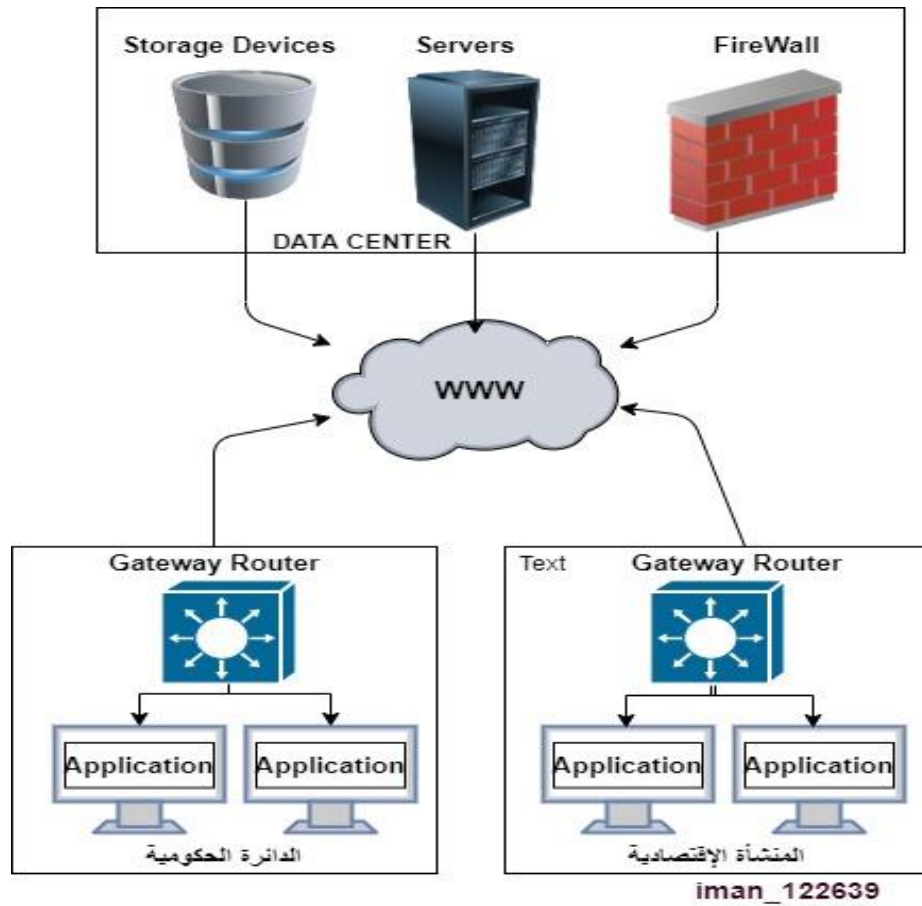
تستخدم SQL وهي اختصار للعبارة STRUCTURED QUERY LANGUAGE (أي لغة الاستعلام البنوية)، وهي اللغة المستخدمة لإجراء عمليات على قواعد البيانات، بما في ذلك إضافة أو تحديث أو حذف البيانات من قاعدة البيانات، أو لتعديل بيئة قاعدة البيانات نفسها.

- نوع البرمجيات المستخدمة في التصميم

تستخدم لغات البرمجة التالية لتصميم النظام:

PHP – JAVASCRIPT – CSS – HTML.

الشكل التالي يبين آلية التخاطب بين الأنظمة ومركز البيانات



الشكل - 11

4-6- النظام المقترح بين الواقع والرؤية³⁶

تسعى هيئة الضرائب والرسوم السورية إلى تعزيز الثقة والشفافية والحد من التدخل البشري بين الإدارة الضريبية والسادة المكلفين، ونشر العدالة الضريبية بين مختلف القطاعات والفعاليات التجارية.

لذلك عمدت إلى إصدار دليل للربط الإلكتروني للفواتير المصدرة من المنشآت التجارية في تاريخ 2022/12/3. حيث تسعى الهيئة إلى تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية من خلال تحقيق الخطوات التالية:³⁷

- الربط الإلكتروني للفواتير: حيث يتم إصدار الفواتير في نظام الربط الإلكتروني من خلال نظام الكتروني يعمل عمل تسجيل الفواتير التي يتم إصدارها من قبل المكلف عبر حساب خاص به على قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية وعبر شبكة الإنترنت. مع وجود أداة تدقيق ومراقبة (رمز استجابة سريع QR)، يتم تدوينه مباشرة على الفاتورة، يتيح هذا الرمز للمستهلك تتبع الفاتورة عبر المنظومة بإستخدام تطبيق التحقق المجاني على الهاتف الذكي من خلال مسح رمز الإستجابة السريع QR وإظهار معلومات الفاتورة.
- آلية إصدار الفواتير: يتم إصدار الفواتير مع طباعة رمز الإستجابة السريع QR على الفواتير باستخدام البرامج المحاسبية المعتمدة من قبل الهيئة، والتي لا تتطلب توفر اتصال دائم بالإنترنت.
- يمكن إصدار الفواتير عبر تطبيق موبايل تابع للهيئة من خلال طريقتين:
 - لصاقات مسبقة الطباعة مسلمة للمنشأة من قبل الإدارة الضريبية، وتتم عملية الترحيل عن طريق مسح رمز الإستجابة السريع QR وإدخال قيمة ورقم وتاريخ الفاتورة.
 - إصدار فواتير بصيغة PDF وفق النموذج المعتمد، وتقع مسؤولية الطباعة والإرسال على عاتق المنشأة.

³⁶ هيئة الضرائب والرسوم السورية. تم استرجاعها في كانون الأول من [موقع هيئة الضرائب والرسوم](#).

³⁷ الخطوات المذكورة ضمن [الدليل الصادر على موقع هيئة الضرائب والرسوم](#)

يمكن للمنشآت أيضاً إصدار الفواتير الإلكترونية من خلال الموقع الإلكتروني www.evc.gov.sy بموافقة مسبقة من الإدارة الضريبية، عن طريق الدخول بحساب نقطة البيع الخاص بالمنشأة وإدخال قيمة الفاتورة ثم إصدارها بصيغة PDF وتقع مسؤولية طباعتها وإرسالها على عاتق المنشأة، تحتاج هذه الطريقة إلى توفر اتصال دائم مع شبكة الإنترنت.

7-4- الفروقات الأساسية بين نظام الربط الإلكتروني الصادر عن هيئة الضرائب والرسوم وبين النظام المقترح

يعتبر نظام الفاتورة الإلكترونية الصادر عن هيئة الضرائب والرسوم من أهم الخطوات التي قادتها الحكومة في مجال الضريبة الإلكترونية، من خلال الحصول على نظام الربط الإلكتروني بين المنشآت التجارية والصناعية وبين الهيئة.

لكن النظام المقترح من قبل الهيئة في وضعه الحالي يقتصر فقط على إصدار فواتير الكترونية من قبل الفعاليات التجارية والاقتصادية والتحقق منها باستخدام رمز الاستجابة السريع QR، لكن ينقصه مجموعة من الميزات تم العمل عليها في نظامنا المقترح وهي:

- النظام المقترح عزز فكرة التوجه نحو الحكومة الإلكترونية، من خلال اقتراح فكرة الربط بين الفعاليات الاقتصادية المكلفة بالضريبة والجهات الحكومية التابعة لها هذه الفعاليات (ضمن البحث تم دراسة جهتين فقط هما وزارة السياحة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مع إمكانية تطوير النظام ليشمل جميع الوزارات التي تتقاضى ضريبة من أي فعالية تجارية خاضعة تحت سلطتها التنفيذية). إذاً النظام الضريبي المقترح يربط جميع الجهات الحكومية التي تتقاضى ضريبة بين بعضها البعض أولاً، وبين الجهات الحكومية والفعاليات التجارية والاقتصادية ثانياً، حيث يتحقق هذا الربط من خلال قاعدة بيانات مشتركة ونظام مشترك يسمح لكل جهة بأداء عملها بفعالية عالية وعلى أكمل وجه إلكترونياً دون تدخل بشري بطريقة تحقق التكامل والتناغم مع الجهات الأخرى.

- النظام المقترح يعزز آلية الرقابة على الفعاليات الإقتصادية من قبل الجهات الحكومية والوزارات التي تخضع لها هذه الفعاليات، من حيث مراقبة الفواتير الصادرة عنها والأسعار المقيدة على هذه الفواتير لقاء السلع والخدمات المقدمة، ومقارنتها مع لائحة الأسعار الصادرة عن الجهة التنفيذية لقاء هذه الخدمات والسلع المباعة.
- النظام المقترح يوفر آلية قوية لضبط الأسعار، حيث يسمح النظام لكل جهة حكومية من وضع الأسعار للفعاليات الخاضعة لسلطتها التنفيذية، مما يحد من التلاعب بالأسعار، ويحل مشكلة عدم وجود فواتير للمواد لدى تجار المفرق أو وجود فواتير وهمية، كما يمنع احتكار المواد واستغلالها وتقاضي أجور أكثر مما يجب.
- النظام المقترح يحد من فكرة التلاعب بالفواتير المصدرة من خلال ربط كل فاتورة صادرة من أي جهة مع هوية المواطن الذي قام بالشراء، مما يمكن الدولة من ضبط السوق وخصوصاً سوق المواد التموينية.
- النظام المقترح يوفر آلية لمنع الاحتكار من قبل أصحاب الفعاليات التجارية، من خلال مراقبة المخزون المتوفر لدى المنشآت ومقارنته مع عمليات البيع التي تمت من قبل هذه المنشأة.
- يعالج النظام المقترح آلية إضافة قيمة ضريبة القيمة المضافة إلى الفاتورة الإلكترونية، ليتم دفعها مباشرة من قبل المواطن وإضافتها إلى الحساب الضريبي الخاص بالمنشأة (يتم استخدام هذه الميزة عند تفعيل قانون ضريبة القيمة المضافة).
- النظام المقترح يمكن وزارة المالية من حساب قيمة الضريبة المترتبة على المنشأة آلياً عند موعد الاستحقاق الضريبي، من خلال إمكانية الوصول إلى الفواتير المخزنة في النظام والصادرة عن هذه المنشأة.
- النظام المقترح يمكن المكلف من تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً.

وبالتالي نجد أن نظامنا المقترح لا يقوم فقط على فكرة إصدار فواتير الكترونية إنما يشمل منظومة عمل كاملة ومتناغمة تربط بين جميع الجهات المعنية وذات الصلة لتحقيق أهدافها، في خطوة أولى نحو التوجه إلى الحومة الإلكترونية.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

5-1- نتائج البحث

- أثناء البحث تم وضع مقترح شامل لنظام تحصيل ضريبي إلكتروني يعمل على تحقيق العدالة الضريبية قدر الإمكان، من خلال ضبط عملية تحصيل الضرائب دون تدخل العامل البشري، مما يقلل من الفساد الإداري المرافق لهذه العملية، كونها ستتم بشكل آلي وستتم الرقابة عليها من قبل الجهات المعنية دون إمكانية تغيير أو تعديل في السجلات والفواتير.
- إن النظام المقترح يقلل من عملية التهرب الضريبي الحاصلة، حيث سيتم ملئ وإرسال الإقرارات الضريبية إلكترونياً، مما يحقق سيطرة كاملة على العملية دون إمكانية تقديم إقرارات وهمية، وتوليد قيمة الضريبة بشكل آلي عند موعد الاستحقاق الضريبي.
- النظام المقترح سيرفد خزانة الدولة بالمزيد من الموارد المالية التي ستحقق بدورها التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات الخدمية والبنية التحتية الخاصة بالدولة.
- أثناء البحث وجدنا أن النظام المقترح سيحقق سيطرة على الأسواق وضبط للأسعار من قبل الجهات المعنية مما يزيد من القدرة الشرائية للمواطن.
- تم وضع سيناريو مقترح لآلية عمل النظام يتضمن كافة خطوات العمل اللازمة لتحقيق الغاية من النظام.
- تم عمل مخططات تدفقية ومخططات use case للنظام توضح آلية عمل النظام.
- خلال البحث قمنا بدراسة الواقع الحالي للنظام الضريبي، وتحليل النظام محل الدراسة من خلال إجراء تحليل SWOT لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف عند تطبيق النظام المقترح.
- تم تحديد الصعوبات والتهديدات التي تواجه تطبيق النظام المقترح.
- تحديد متطلبات تطبيق العمل على المنظومة الضريبية بشكل إلكتروني سواء كانت متطلبات تقنية، اجتماعية أو قانونية. حيث تبين وجود ثغرات تحتاج إلى العمل عليها وتطوير الواقع الحالي على كافة المستويات السابقة (تقنية، اجتماعية وقانونية) ليعمل النظام بشكل فعال.

تعتبر النتائج التي تم عرضها ضمن البحث في غاية الأهمية لإنشاء نظام ضريبي إلكتروني ليصبح العمل عن بعد من خلال منصة إلكترونية، وقد حظيت باهتمام من الجهات الإدارية ذات الصلة ونأمل أن يتم تبنيها لتحقيق الغاية المرجوة للبحث.

5-2- التوصيات والمقترحات

تم التوصل من خلال البحث إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات نبين أهمها:

- ضرورة العمل على أتمتة باقي الوزارات والجهات الحكومية والتحول الرقمي فيها مع الاستئناس بالدراسة موضوع البحث، لتكون خطوة نحو ربط كافة الوزارات الحكومية بنظام موحد والتوجه نحو الحكومة الإلكترونية مستقبلاً.
- إرساء آليات واستراتيجيات عمل ضمن المنظومة الضريبية تتماشى مع التوجه التكنولوجي المتطور لرؤية الحكومة الإلكترونية مستقبلاً.
- أثناء الدراسة تبين أن التشريعات القانونية ما زالت قاصرة على الاعتراف بالوثائق الإلكترونية، لذا توصي الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث من قبل المختصين القانونيين حول تطوير التشريعات الضريبية والقانونية لتأخذ بالاعتبار قوانين التوقيع الإلكتروني والفواتير الإلكترونية وغير ذلك من القوانين التي تشرع عملية التحول الرقمي في النظام المقترح.
- تشجيع الأبحاث المتخصصة بالإطار الضريبي للعمل عن بعد وعمل ندوات وورش تدريب.
- تضمين مؤسسات التعليم العالي لضرورة إرساء آليات تشجيع الأبحاث ومستجدات التقانة، والعمل على تطوير المنصة الإلكترونية للفاتورة والأنظمة الذكية وهندسة البرمجيات والاتصالات والشبكات وإدارة البيانات ومعالجتها ونقلها ونظم المعلومات.
- بناء قدرات وطنية متمكنة والنهوض بالقدرات المتواجدة لمواكبة التطورات التقنية والاجتماعية في العمل على الفاتورة الإلكترونية وتحديث نماذج العمل.

- نشر الوعي الاجتماعي بين العاملين في الدولة وأصحاب الفعاليات الاقتصادية عن أهمية تطوير النظام الضريبي والفوائد التي سيحققها النظام المقترح على المدى الطويل.
- تنظيم جلسات تدريبية افتراضية عن بعد بمعدل مرة شهرياً، لتمكين العاملين من التأقلم مع الوضع الحالي لعمل الجهة التي يعملون بها.
- تسجيل أصحاب المهن الحرة في النظام الإلكتروني.
- تحديث أسلوب تبادل الفواتير بين الشركات، إضافة إلى تخفيف العبء الإداري، وتقليل تكلفة التعاملات، والاستغناء تدريجياً عن أرشفة الفواتير ورقياً.
- تسهيل إجراءات التسويات بين الشركات فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة.
- تبسيط إجراءات فحص الشركات مع إمكانية «الفحص عن بعد»، وتيسير إجراءات «رد الضريبة»، وعملية إعداد وتقديم الإقرارات، وإنهاء الإجراءات التقليدية مع الشركات لاستيفاء الفواتير من الإجراءات المهمة في عمل المنظومة.

3-5- الآفاق المستقبلية لتطوير النظام المقترح

- إن النظام المقترح لن يتوقف عند شكله وحدوده التي تم طرحها في هذا البحث، بل سيتم تطويره وإضافة العديد من الميزات لكي يقوم بتنفيذ خدمات أكثر قدرة بحيث يمكن ربطه مع جهات تقوم بالتحصيل الضريبي لصالح الفعاليات الغير إنتاجية.
- نذكر بعض الآفاق المستقبلية للنظام على سبيل المثال وليس الحصر:
- يمكن ربط النظام مع المصالح العقارية بحيث يتم تحصيل الضرائب على العقارات سواء الضرائب المفروضة على عمليات البيع أو الآجار.
 - يمكن ربط النظام مع دائرة المرور ل يتم تحصيل الضرائب على المركبات والآليات.
 - يمكن حساب قيمة ضريبة الدخل واقتطاعها من راتب الموظف (سواء في القطاع العام أو الخاص) والذي يتم توظيف راتبه في أحد البنوك السورية وتحويلها بشكل مباشر إلى الحساب البنكي الخاص بالهيئة العامة للضرائب والرسوم.

- يمكن تحويل جميع المعاملات المالية التي تتم بين المنشآت الإقتصادية والتجارية إلى معاملات بنكية خاضعة للرقابة من خلال الكشوفات البنكية، يتم من خلالها اقتطاع الضريبة مباشرة وتحويلها إلى الحساب البنكي الخاص بالهيئة العامة للضرائب والرسوم.
 - تطوير منظومة بنكية تشجع على استخدام العمليات البنكية الإلكترونية وبطاقة الصراف الآلي ATM من قبل الأفراد، بحيث يتم إخضاعها للرقابة المالية واحتساب الضرائب المترتبة على هذه المعاملات بما يتوافق مع نظام الضرائب السوري.
- إن النظام المقترح هو مجرد خطوة البداية نحو العديد من الآفاق الأخرى التي يمكن استغلال النظام بها على أكمل وجه. فالنظام المقترح قابل للتطور والتمدد ليشمل جميع الجهات الحكومية التي تدرج ضمن سلطتها فعاليات اقتصادية يمكن التحصيل الضريبي منها، كما يمكن إضافة العديد من الميزات الأخرى التي تجعل عملية التحصيل الضريبي الإلكتروني أكثر سهولة وانسيابية، مع ضمان مبدأ العدالة الاجتماعية ومنع التهرب الضريبي والاحتكار والغش ضمن الأسواق السورية، بما يضمن تحقيق دعم مالي كبير للخزينة السورية. ولربما يكون النظام المقترح أحد الحلول الفعالة في حل المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة في الوقت الراهن.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. إبراهيم، محمد السيد خلف. العدالة الضريبية. كلية الحقوق، جامعة حلوان. مصر.
2. إدلي، د. منى محمود. (2013، حزيران 24). أسس التكليف بضريبة الدخل المقطوع في التشريع السوري. مجلة الحقوق. 11(1).
3. الياس شاهد، الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور. تطبيق تجربة الحكومة الإلكترونية في الجزائر. مجلة الدراسات والمحاسبة المالية العدد 2017/3 ص 126.
4. بن ثامر، سعدية. 2018. أثر الرقمنة على النظام الجبائي في الجزائر. مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر. 2018.
5. بن طاطة، عتيقة. (2008)، النظام الضريبي في كل سورية والجزائر، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
6. جمام، محمود. (2009-2010). النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة محمود منتوري، قسنطينة. الجزائر.
7. الجليلاتي، د. محمد. النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، بحث منشور في جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
8. حمدالله، مؤيد. (2005)، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
9. الذوايدي، شريف. (2018). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية تسيير المنازعات الضريبية) دراسة حالة المديرية الفرعية للمنازعات الضريبية بولاية المسيلة. رسالة ماجستير. جامعة محمد بوضياف. المسيلة، الجزائر.
10. الرفاعي، د. سحر قدوري. بحث عن الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، بحث في منشور في مجلة اقتصاديات إفريقيا 2009، ص 209.
11. روبال، نور الدين. (2021). تأثير نظام المعلومات للتطبيقات والإنتاج في تحسين التحصيل الضريبي. رسالة ماجستير. جامعة أم البواقي. الجزائر.
12. قانون الضريبة على الدخل، القانون /24/ لعام 2003. وزارة المالية.
13. القانون رقم (23) لعام 2022 المتعلق بترخيص وتشغيل المنشآت السياحية.

14. كحلة عبد الغني، تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي، مذكرة ماجستير، جامعة يحي فارس ، 2012 ، المدينة ص: 84.
15. اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك رقم 181 لسنة 2018.
16. الميهي، رمضان عبد الحميد. البسطويسي، مروة. السوداني، إيمان رجب قطب. (29، آذار 2022). "أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر 2030م – دراسة ميدانية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. المجلد 13(2).
17. مؤيد حمدالله (2005)، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
18. المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2021 المتضمن قانون حماية المستهلك الجديد.
19. المرسوم التشريعي رقم 41 لعام 1972. إحداث وزارة السياحة وتحديد اختصاصاتها.
20. الهندي، د. فاطمة. (2021، 21 كانون الأول). دور الضرائب غير المباشرة في الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة (1990-2018). مجلة جامعة دمشق العلوم القانونية. مجلد 1 عدد 3 (2021).

مواقع الإنترنت

1. استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية. تم استرجاعها في تشرين الثاني 2022 من [موقع وزارة الاتصالات والتقانة](#).
2. وزارة المالية (سوريا)، تم استرجاعها من [موقع وزارة المالية](#).
3. وزارة السياحة (سوريا). تم استرجاعها في تشرين الأول عام 2022 من [موقع ويكيبيديا، وزارة السياحة](#).
4. موقع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. تم استرجاعها في تشرين الثاني 2022 من [مديرية حماية المستهلك](#).
5. هيئة الضرائب والرسوم السورية. تم استرجاعها في كانون الأول من [موقع هيئة الضرائب والرسوم](#).

المراجع الأجنبية:

1. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) – Tax Policy Concept Statement 4–Guiding Principles for Tax Equity and Fairness, 2007, 1-14.

2. Amiai Etzioni. Tax evasion and perceptions of tax fairness. research note, the journal of applied behavioral science, volume 22, number 2,177-185.
3. Garg D, Tiwari R, Upadhyay S. (2018). Automated Toll Tax Collection System using Cloud Database. IEEE 3rd conference.
4. Government Accountability Office (GAO)– Understanding the Tax Reform Debate: Background, Criteria and Questions, GAO-05-1009SP (9/05); 1-72.
5. Nobes. A Conceptual Framework for the Taxable Income of Businesses, and How to Apply it under IFRS. Certified Accountants Educational Trust, London January, 2004, 1-70.
6. Ponorica, A. Juhi AL-SAEDI A. (November 5th-6th, 2015). The Importance of Taxation System for SME Tax Compliance. Proceedings of the 9th international Management Conference. BUCHAREST, ROMANIA.
7. Spengel, C and Oestreicher, A. Tax Harmonisation in Europe - The Determination of Corporate Taxable Income in the EU Member States (2007). ZEW - Centre for European Economic Research Discussion, Paper No. 07035. 1-34.
8. Schon, W. International Accounting Standards – A Starting Point for A Common European Tax Base, European Taxation. 10/2004, October 2004, 426- 440.
9. Sandmo, Agnar. The Theory of Tax Evasion: A Retrospective View. National Tax Journal. Volume58, number 4.
10. Uyar, A., Nimer, K., Kuzey, C., Shahbaz, M., & Schneider, F, (2021), "Can e-government initiatives alleviate tax evasion? The moderation effect of ICT", Technological Forecasting and Social Change, vol.166, pp.1-13.

ملحق رقم (1)

تم إجراء استطلاع رأي لعينة صغيرة من المواطنين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية لمعرفة مدى تقبلهم للنظام الضريبي الإلكتروني.

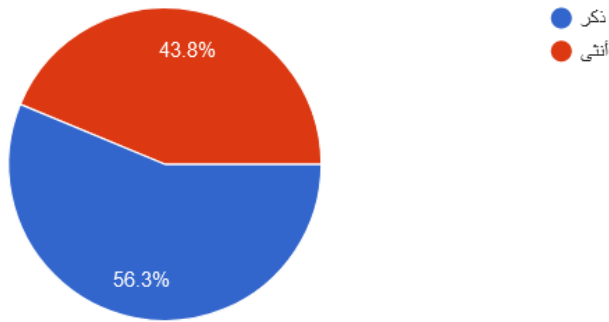
رابط ملف الاستبيان:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeswV63-MNMXiyyrWZYT1b7ISD6oYT3tswXicA9CXRZdbwh_A/viewform

وكانت نتيجة الإجابة عن الأسئلة المتضمنة في الاستبيان كما يلي:

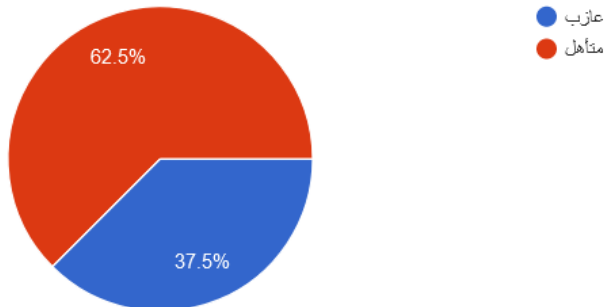
الجنس

32 ردًا



الحالة الاجتماعية

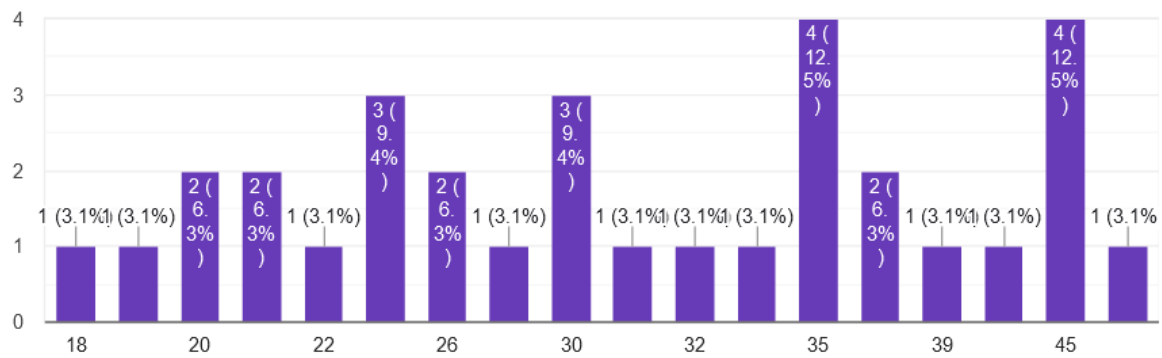
32 ردًا





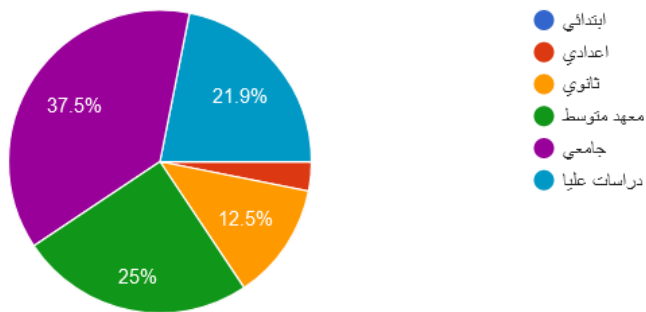
العمر

32 ردًا



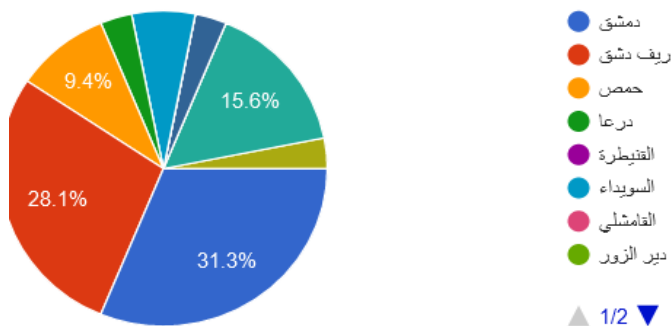
الدراسة

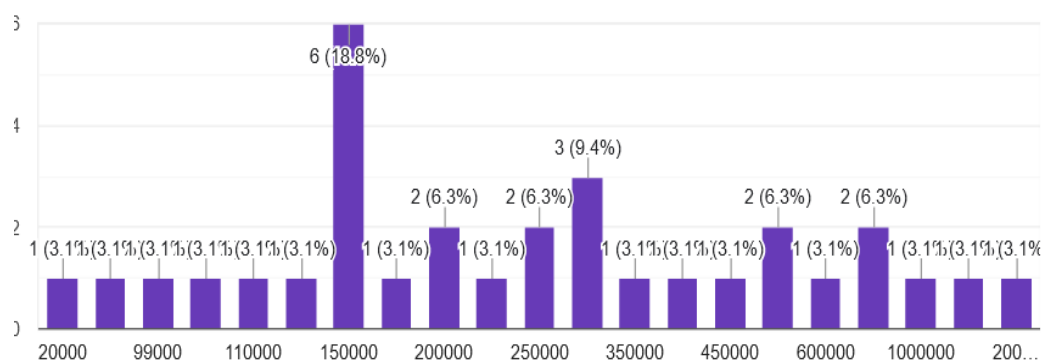
32 ردًا



المحافظة

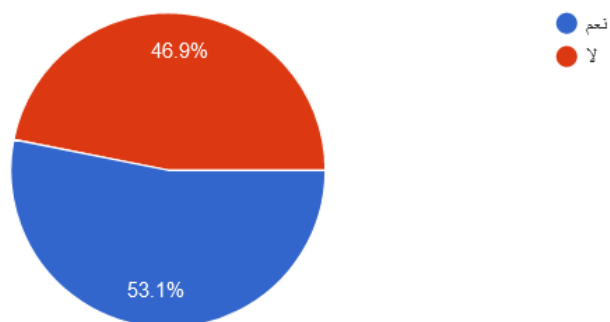
32 ردًا





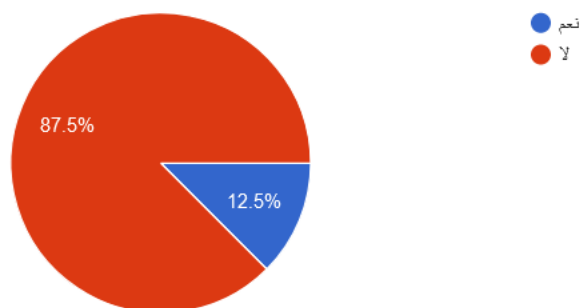
هل استخدمت سابقاً أي وسيلة دفع إلكترونية

ردًا 32



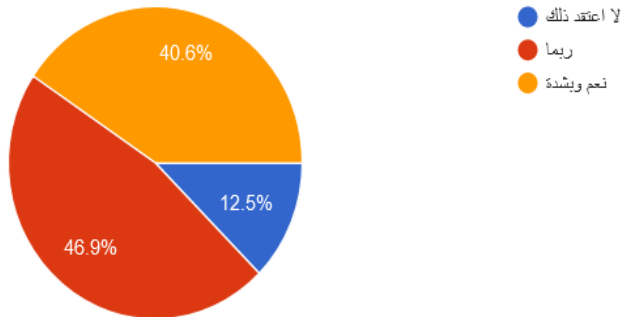
هل تمنع أن تقوم بشراء احتياجاتك ومشاركة معلومات الشراء مع أحد وزارات الدولة

ردًا 32



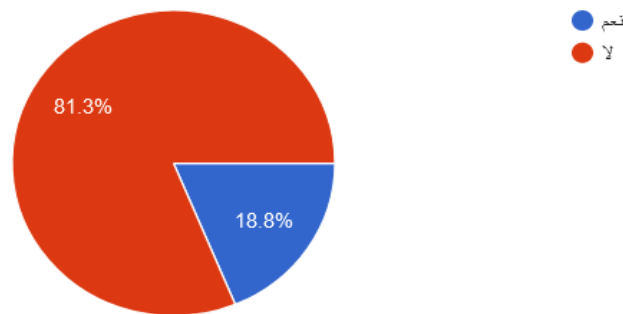
جزء من الأزمة الاقتصادية في سوريا ناجمة عن التهرب الضريبي

32 ردًا



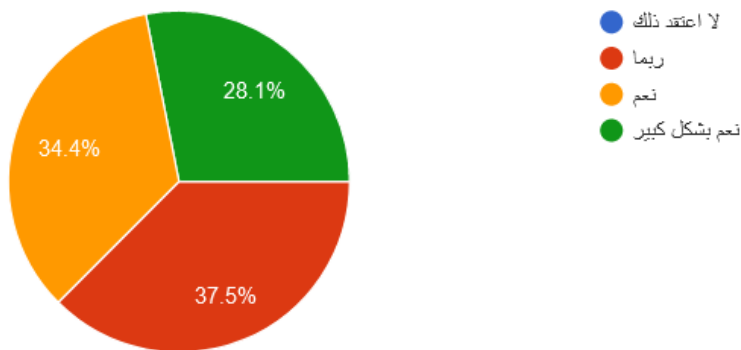
هل النظام الضريبي الحالي نافع

32 ردًا



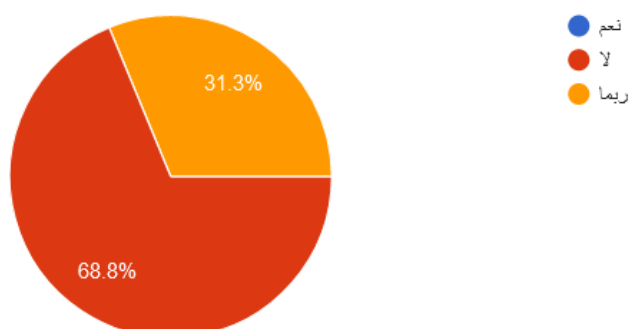
ل وجود نظام مراقبة ضريبية إلكتروني قد يحل المشكلة

3: ردًا



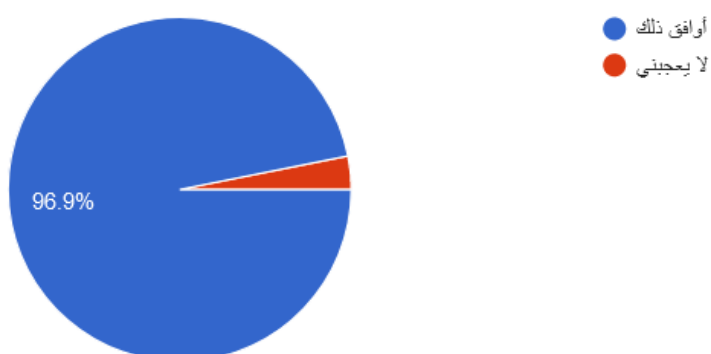
هل آلية ضبط الأسعار حالياً ناجحة

32 ردًا



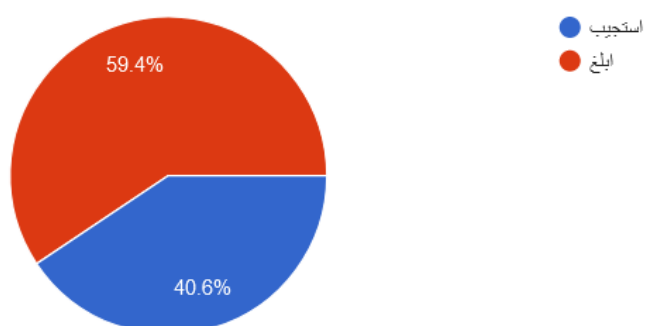
ما رأيك بنظام تسعير الكتروني يفرض على التاجر بيعك بالسعر النظامي

32 ردًا



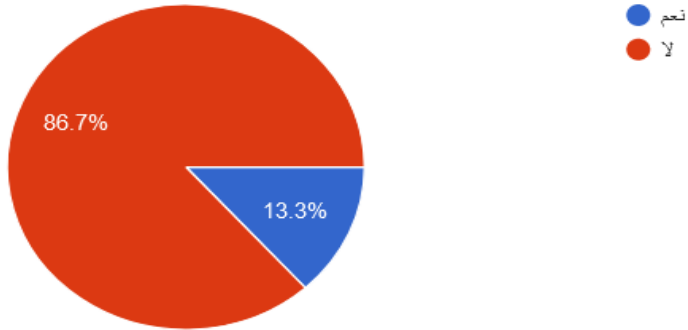
في حال طلب منك التاجر سعر إضافي هل تستجيب أم تبذل عنه الجهة المعنية

32 ردًا



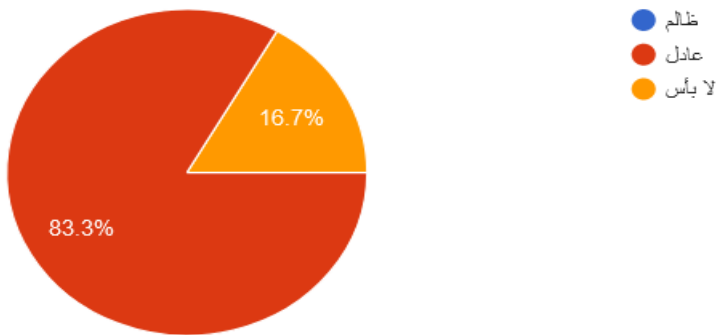
هل تعتقد أن جميع لفعاليات لا تتلاعب ضريبياً

30 ردًا



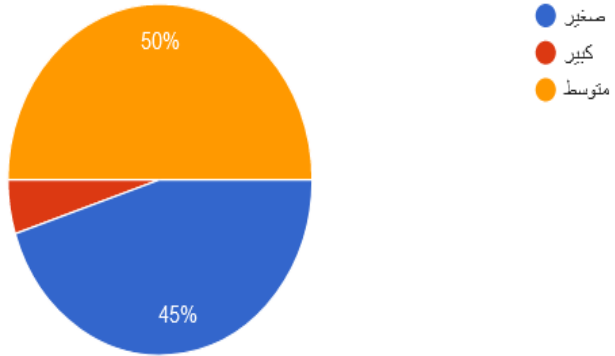
ما رأيك باستخدام تسعيرات موحدة صادرة عن النشرات الحكومية

30 ردًا



ما هو حجم منشأتك

20 ردًا



هل ستلتزم بالأسعار

20 ردًا

